المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة أم القرى

كلية الدعوة وأصول الدين

قسم الكتاب والسنة – الدراسات العليا

شعبة الحديث وعلومه

أفكار الأستاذ جمال البنا
من خلال كتابيه
"السنة ودورها في الفقه الجديد"، و"جناية قبيلة حدثنا"
دراسة تحليلية نقدية

بحث فصلي مقدم لمادة دفاع عن السنة

إعداد الطالب :

سعد بن فهيد بن داخل العضيلة

٤٣٧٧٠٠٧٩

إشراف:

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور / محمد بن عبد الله بن محمد عويضه

الأستاذ بجامعة أم القرى

قسم الكتاب والسنة

الفصل الدراسي الثاني
١٤٣٧/١٤٣٨هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبة أجمعين، وبعد.

تعد السنة النبوية الأصل الثاني من أصول اهل السنة والجماعة، ومازالت تحتل هذه المنزلة عندهم حتى هذه الساعة، على الرغم من أنها تعرت لكثير من الطعون، تصل فيها بعضها إلى إسقاطها من الأدلة الشرعية، وفي البعض الآخر يسقط جزءً منها، وما زالت هذه الطعون يتوارثها أتباع أولئك الخوارج، والمعتزلة، ثم خفتت، وضعفت من جراء انتشار مذهب أهل السنة والجماعة، حتى جاء المستشرقون فنبشوا هذه الأقوال وأعادوا صياغتها بأسلوب جديد وزادوا عليها، فورث منهم هذا الفكر قلة ممن تأثر بهم، ومن جملة هؤلاء جمال البنا الذي يسميه البعض بالمفكر الإسلامي، فأحببت أن يكون بحثي هذا حول هذه الشخصية المثيرة للجدل، التي لم تعرف بالعلم الشرعي ولا بطلبه، وقد أسميته(أفكار الأستاذ جمال البنا من خلال كتابيه "السنة ودورها في الفقه الجديد"، و"جناية قبيلة حدثنا" دراسة تحليلية نقدية).

راجياً من الله العلي القدير أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وينفع به من قرأه، واطلع عليه.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تظهر أهمية الموضوع في الأمو التالية:

١. تجدد الشبهات المطروحة حول السنة النبوية، وسلوك أصحابها طرقاً وأساليب جديدة

٢. ما يتحلى به جمال البنا من مكانة اجتماعية، وأسرية، فقد كان من البارزين، والناشطين في نقابة العمال، وأسرته علمية، فهو ابن العلامة عبد الرحمن البنا الساعاتي، وأخ لحسن البنا مؤسس حركة الإخوان المسلمين.

مشكلة البحث:

الوقوف على أهم الشبهات التي ذكرها جمال البنا والرد عليها.

أهداف الموضوع:

١. بيان لأهم الشبهات التي عرضها جمال البنا في الكتابين المذكورين.

٢. توضيح بطلان هذه الشبهات، وضعفها، وتهافتها أمام الحقيقة.

الدراسات السابقة:

لم أقف بعد البحث عن من تطرق لأفكار جمال البنا في دراسة أكاديمية، سوى بحث واحد محكم بعنوان(كتاب السنة ودورها في الفقه الجديد) دراسة تحليلية نقدية للدكتور مُحَمَّد أبو الليث، نشر مجلة الحديث في العدد الرابع –صف ١٤٣٤هـ/ ديسمبر ٢٠١٢م.

منهجية البحث:

اتبعت في بحثي هذا منهج استقرائي، تحليلي، نقدي. المتمثل في جمع أهم الشبهات، ونقدها نقداً علمياً.

مخطط البحث:

يتكون البحث من مقدمة، وتمهيد، وفصلين، ومجموعة من المباحث، والمطالب، والخاتمة، وفيها أهم النتائج والتوصيات، والفهارس اللازمة، وهي على النحو التالي:

المقدمة

التمهيد: وفيه ترجمة للأستاذ جمال البنا.

الفصل الأول: كتاب "السنة ودورها في الفقه الجديد"، وفيه عشرة مباحث:

المبحث الأول: موقفه من أحاديث المغيبات، والرد عليه:

المبحث الثاني: موقفه من أحاديث تفسير مبهمات القرآن، والرد عليه:

المبحث الثالث: موقفه من أحاديث تخالف العدل بزعمه ، والرد عليه:

المبحث الرابع: موقفه من أحاديث المرأة، والرد عليه:

المبحث الخامس: موقفه من أحاديث معجزات النبي ﷺ، والرد عليه:

المبحث السادس: موقفه من أحاديث فضائل الأشخاص والبلدان، والرد عليه:

المبحث السابع: موقفه من أحاديث تخالف حرية الاعتقاد برعمه، والرد عليه:

المبحث الثامن: موقفه من أحاديث أتت بحكم شرعي جديد، والرد عليه:

المبحث التاسع: موقفه من أحاديث الترغيب والترهيب، والرد عليه:

المبحث العاشر: موقفه من أحاديث الأكل والشرب واللباس والزينة، والرد عليه:

الفصل الثاني: كتاب: "جناية قبيلة حدثنا"، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: رأيه في السنة القولية، والرد عليها.

المبحث الثاني: التفريق بين السنة، والحديث، والرد عليها.

المبحث الثالث: جمال البنا وتدوين السنة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: كتابة السنة في عصر النبي ﷺ:

المطلب الثاني: تحرير مسألة الكتابة.

المطلب الثالث: الأحاديث المرفوعة في النهي عن الكتابة، ومناقشتها.

المبحث الرابع: جمال البنا والوضع في الحديث، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: نشأة الوضع في الحديث.

المطلب الثاني: أسباب الوضع في الحديث.

المطلب الثالث: جهود الصحابةرضي الله عنهم، والتابعين، في مقاومة الوضع في الحديث.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج، والتوصيات.

الفهارس: فهرس المصادر والمراجع، والموضوعات.

التعريف بالأستاذ جمال البنا:

هو: الدكتور جمال بن أحمد بن عبد الرحمن البنا الساعاتي.

مولده: ولد ١٥ ديسمبر ١٩٢٠، المحمودية – توفي ٣٠ يناير ٢٠١٣ القاهرة).

وهو ابن العلامة أحمد بن عبدالرحمن البنا الساعاتي، صاحب كتاب الفتح الرباني. والشقيق الأصغر لحسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمون إلا أنه يختلف مع فكر هذه الجماعة، فلم ينتمي لهم وليس منهم.

صدر أول كتاب له بعنوان "ثلاث عقبات في الطريق إلى المجد" سنة ١٩٤٥م، وفي العام التالي ١٩٤٦م أصدر كتابه الثاني "ديمقراطية جديدة"، ثم توالت مؤلفاته في الصدور حتى تجاوزت مؤلفاته ومترجماته الـ ١٥٠ كتاباً. عمل محاضراً في الجامعة العمالية والمعاهد المتخصصة منذ سنة ١٩٦٣م، وحتى سنة ١٩٩٣م. وعمل خبيراً بمنظمة العمل العربية.

فِكْرُه:

من المعلوم أن جمال البناء غير متخصص في الشريعة بكل فروعها، وكانت كتاباته الأولى متعلقة بنظام العمل والعمال، وله في هذا مجموعة من الكتب، ثم حول على الكتابات الشرعية!، فانحرف به القلم انحرافاً بليغاً إلى حد التجديف، ويصدق عليه قول المثل: "من دخل في غير فنه أتى بالعجائب"، هذا إذا سلمنا بحسن نيته وقصده، مع أن الشكوك تحوم حوله؛ لارتباطه ببعض الجهات المشبوهة، من مثل مركز ابن خلدون للدراسات.

يرى في أن المرأة لها حق الإمامة من الرجال إذا كانت أعلم بالقرآن كما يرى أن الحجاب ليس فرضا على المرأة وأن القرآن الكريم خص به نساء الرسول مُحَمَّد ﷺ، وأن

الارتداد عن الإسلام إلى اليهودية أو المسيحية لا يلزم عليه حد القتل وأن التدخين أثناء الصيام لا يبطل الصوم خصوصا لغير القادرين عن الإقلاع عنه.

كما يذكر جمال البنا بأنه لا يجوز للرجل أن يطلق زوجته منفرداً، وذلك كونه تزوج منها بصفة رضائية وبالتالي يتوجب الطلاق رضا الطرفين واتفاقهما لكي يتم الانفصال ويقول بأن تبادل القبلات بين الجنسين أثم ويدخل في اللمم الذي ذكر في الاية الكريمة ولا يصل الى حد الحرمة. أسس جمال البنا دار الفكر الإسلامي.

مؤلفاته:

يعد جمال البنا من المكثرين في التأليف، وكان في أول أمره مهتم بالعمل والعمال، ثم انحرف على الفكر الإسلامي، فسود يديه بجملة من الكتب منها:

- الإسلام والعقلانية.
- حرية الاعتقاد في الإسلام.
- الأصول الفكرية للدولة الإسلامية.
- مسؤولية فشل الدولة الإسلامية في العصر الحديث.
- قضية الفقه الجديد.
- قيمة العدل في الفكر الأوربي والفكر الإسلامي.
- نحو فقه جديد وهو ثلاثة أجزاء، وسوف اتحدث عن واحد من هذه الكتب مع الرد عليه فيما قعده من قواعد.
- قضية الحرية في الإسلام.

- تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لاتلزم، وفي هذا الكتاب صرح بالطعن في حديث مبيت الشيطان في الخيشوم، وسوف نعرف بالكتاب والرد على طعنه في هذا الحديث بحول الله[1].

(١) ينظر: موسوعة ويكيبيديا.

الفصل الأول: كتاب "السنة ودورها في الفقه الجديد"، وفيه عشرة مباحث:

المبحث الأول: موقفه من أحاديث المغيبات، والرد عليه:

المبحث الثاني: موقفه من أحاديث تفسير مبهمات القرآن، والرد عليه:

المبحث الثالث: موقفه من أحاديث تخالف العدل بزعمه ، والرد عليه:

المبحث الرابع: موقفه من أحاديث المرأة، والرد عليه:

المبحث الخامس: موقفه من أحاديث معجزات النبي ﷺ، والرد عليه:

المبحث السادس: موقفه من أحاديث فضائل الأشخاص والبلدان، والرد عليه:

المبحث السابع: موقفه من أحاديث تخالف حرية الاعتقاد بزعمه، والرد عليه:

المبحث الثامن: موقفه من أحاديث أتت بحكم شرعي جديد، والرد عليه:

المبحث التاسع: موقفه من أحاديث الترغيب والترهيب، والرد عليه:

المبحث العاشر: موقفه من أحاديث الأكل والشرب واللباس والزينة، والرد عليه:

الفصل الأول:

كتاب "السنة ودورها في الفقه الجديد".

وهذا الكتاب يمثل الجزء الثاني من سلسلة "نحو فقه جديد" ابتدأها بـ"منطلقات ومفاهيم"، وثالثها "منطلقات ومفاهيم ومصادر الشريعة".

ومن أرائه الفجة يرى أن مصادر الشريعة العقل ثم منظومة القيم الإسلامية ثم القرآن الكريم، ثم السنة (وفق منظوره، وقواعده التي وضعها).

وفي كتابه هذا ملأه بأفكار شاذة، ومفاهيم مغلوطة عن الدين الإسلامي، والسنة النبوية بشكل خاص، وانتقد فيه الفقهاء والمحدثين، وصب جام غضبه عليهم باللوم والسخط!.

وعامة ما فيه من أفكار هي ترداد لما قاله من كان قبله من الخارج، والمعتزلة، والرافضة والمستشرقين.

والسنة عنده هي: الفعلية والعملية فقط، أما القولية والتقريرة فهي ليست من السنة عنده! وينتقد من وضعها من جملة السنة، وسيمر معنا مزيد تفصيل بحول الله.

والمتتبع لكتاباته يجد أنه يتمرد كثيراً، على ضابطه الذي وضعه للسنة النبوية، فيستدل بالسنة القولية في إثبات شبهته التي يوردها!.

ومن جملة أفكاره المستوردة: أنه يرى أن المعيار الوحيد لتصحيح الأحاديث، وتضعيفها هو القرآن الكريم، لا ضوابط النقد عند المحدثين التي وضعوها.

وبني على هذا الأصل قواعد ذكرها في كتابه هذ، وسوف أعرضها وأرد عليها بحول الله تعالى. ونعبر عنا بالقواعد تنازلاً معه فيما ذكر، وإلا هي لاتعد أن تكون شبهات وتناقضات وتحكمات لا دليل عليها.

المبحث الأول: موقفه من أحاديث المغيبات، والرد عليه:

يرى جمال البنا أن:

أحاديث المغيبات والتنبؤات بما سيحدث قبيل الساعة غير صحيحة؛ إذ استأثر الله بعلمها، وحتى لو كشفها للرسول ﷺ، فليس لكي يقولها للناس؛ لأنها لم تُعَد غيباً.(ينظر: ص:٢٤٩).

الرد عليه:

من المعلوم ما في هذا الكلام من التحكم بلا دليل، فإن المغيبات منها ماهو لا يعلمه إلا الله، ومنها مايطلع عليه بعض الأنبياء كمال قال تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ فَإِنَّهُۥ يَسۡلُكُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ رَصَدٗا ٢٧ لِّيَعۡلَمَ أَن قَدۡ أَبۡلَغُواْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمۡ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيۡهِمۡ وَأَحۡصَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ عَدَدَۢا ٢٨﴾ [سورة الجن:٢٦-٢٨].

قال قتادة: "فإنه يصطفيهم، ويطلعهم على ما يشاء من الغيب"(١)، والقرآن مليء بالحديث عن الغيب وأنه سوف يحدث يوم القيامة أمور، لكن حقيقتها، ومتى هي، لا يعلم به إلا الله.

وهذا من جنسه فالجزء الي لا يعلمه إلا الله هو متى وقوعه، وكيفية وقوعه.

وعليه تبين بطلان هذه الشبهة الواهية.

(١) ينظر: جامع البيان (٦٧٢/٢٣).

المبحث الثاني: موقفه من أحاديث تفسير مبهمات القرآن، والرد عليه:

يرى جمال البنا أن:

كل أحاديث تفسير المبهمات القرآنية، وكل ما جاء عن نسخ في القرآن، أو وجود آيات أو سور ليست في المصحف، والأحاديث التي جاءت عن أسباب النُّزول. فهي باطلة. (ينظر: ص:٢٥١).

الرد عليه:

لا شك أن هذه القاعدة يُدخِل فيها أحاديث أسباب النزول، والأحاديث المبينة لما أجمل في القرآن الكريم، فهو يفصل القرآن الكريم عن السنة النبوية، بهذه الحجة الواهية.

وأمثال هؤلاء يستنقصون الرسول ﷺ، فكأن الله لم يرسله إلى ليحدثهم بالقرآن فقط وهنا تنتهي مهمته، وماكان يقوله طيلة ثلاث وعشرين سنة ليس له قيمة، سوى قليل من الأفعال والأعمال على حد زعم جمال البنا.

والمتأمل فيما سبق يظهر له أن لازم هذه القاعدة لا يمكن أن يقوله مسلم.

أما النسخ فهو موضوع طويل ناقشه العلماء وبينوا وجوده وإمكانية نسخ السنة للقرآن الكريم، وكل من عند الله عز وجل.

المبحث الثالث: موقفه من أحاديث تخالف العدل بزعمه ، والرد عليه:

يرى جمال البنا أن:

كل حديث يخالف الأصول القرآنية، وبوجه خاص العدل، والمسؤلية الفردية[1]، وأن لاتزر وازرة أخرى. فهو باطل. (ينظر: ص:٢٥٢).

الرد عليه:

لا شك أن الحديث الذي تتحقق مخالفته لقواعد عامة من قواعد الدين، أنه محل نقد عند علماء الحديث، ولا يهملون مثل هذا، ولكن جعله قاعدة عامة يحاكم فيها كل السنة وفق ما يعتقده هذا المخالف، لم يقل به أحد من أصحاب النبي ﷺ، بل هو من اختراع من أراد محاربة الدين والسنة على وجه الخصوص.

(١) مراده بالمسؤلية الفردية: أي أن كل إنسان مسؤول عن عمله، ولا يحاسب أحد مكان أحد.

المبحث الرابع: موقفه من أحاديث المرأة، والرد عليه:

يرى جمال البنا أن:

كل أحاديث عن المرأة، بدءاً من خلقها من ضلع أعوج، حتى حجابها حتى لاتُظهر إلا عيناً واحدة، كما نطوي كل الأحاديث التي جاءت عن الزواج والطلاق، وأحكام الرقيق، وأحاديث الفيء والغنائم، باعتبارها خاصة بمرحلة معينة انتهت وطويت، ويجب أن تُعالج اليوم في ضوء الثوابت "القرآن".(ينظر: ص:٢٥٢).

الرد عليه:

هذه من أعجب القواعد، إذ جمع مجموعة من الأمور المختلفة ضمن قاعدة واحدة ورفضها جميعاً، دون بيان لأسباب الرد لأحاديث المرأة والزواج والطلاق. ومعلوم ما في هذا الكلام من الاضطراب.

والعجب كيف تطاول هذا التطاول، لكي يبطل الأحكام المتعلقة بالزواج والطلاق والأعجب كيف سير أموره في هذه القضية!، أم أنه لم يتزوج ولم يعرف ماهو الزواج!.

ثم إن في رفضه للأحاديث المتعلقة بالمرأة أسقط حق المرأة في الشريعة الإسلامية التي ثبتت في السنة النبوية، فهو جناية على حقها، في ظل أنه يدعي احترامها وتقديرها.

أما قوله: "أن هذه متعلقة بمرحلة انتهت"!، فهو تحكم عجيب، فما أدري من أين أخذه، أم المراد هو رد السنة فقط؟!. وأيضاً فيها قبول ضمني؛ لأنه عدها صحيحة في مرحلة سابقة، وهذا يتنافى مع قاعدته في عرض الأحاديث على القرآن، فإذا كانت نخالفة للقرآن، فلا وجه لقبولها في عصر، وردها في عصر آخر!.

المبحث الخامس: موقفه من أحاديث معجزات النبي ﷺ، والرد عليه:

يرى جمال البنا أن:

كل أحاديث معجزات الرسول ﷺ من شق الصدر، وحنين الجذع، وغيرهما تخالف القاعدة المحورية في الإسلام، ألا وهي أن معجزة الإسلام هي القرآن، وأنه لم يحدث أن حمل الرسول ﷺ أحداً على الإيمان نتيجة لمعجزة.... والقرآن ينفي كل معجزة سوى القرآن. (ينظر: ص:٢٥٢).

الرد عليه:

نسأله سؤلاً واحداً، ماهو دليلك على أن القرآن هو المعجزة للنبي ﷺ الوحيدة؟

لن يجد دليلاً واحداً من القرآن يدل على ذلك.

ثم إن المعجزات التي وردت في الأحاديث، ليست كلها لإقناع أحد بأن دين مُحَمَّد ﷺ دين حق، ولا لإجبار أحد عليه.

المبحث السادس: موقفه من أحاديث فضائل الأشخاص والبلدان، والرد عليه:

يرى جمال البنا أن:

أحاديث فضائل أشخاص أو أماكن ماعدا مكة والمدينة، أو قبائل، كلها مرفوضة؛ لأنها تخالف قاعدة رئيسة أن الميزة إنما تكون بالعمل والتقوى. (ينظر: ص:٢٥٣).

الرد عليه:

هذه القاعدة لم يخالف فيها مسلم، ولكن المشكل هو تطبيق هذه القاعدة على أحاديث الفضائل، ثم قد يتصور هذا في الأشخاص والقبائل، ولكن لايتصور الأمر في الأماكن !.

وهذا يدل على اضطرابه وتناقضة.

ثم هل ورد في السنة ثناء لأحد ليس فيه من التقوى مايوجب هذا الثناء له.

ثم ما هذا التهور في مصادرة أقوال الرسولﷺ، حتى أنه لا يحق له أن يثني على أحد يكون هذا الثناء متوافقاً مع الآية الكريمة.

فهذا التهور والتجديف لرد السنة النبوية لا يمكن تفسيره تفسيراً يشفع لصاحبه.

في الختام أقول ماهي منزلة مدحك وثنائك على أمر ماء أو مكان، فهل تعتد به، إن قلت له مكانة، فكيف يكون لما تثني عليه له منزلة، وما يثني عليه النبي ﷺ ترى أنه غير صحيح ومخالف للقرآن الكريم. وهل يُخرج من هذا فضائل الصحابة ، وفضائل المهاجرين والأنصارﷺ. ومن المهم أن يعلم أنه لا يؤمن بالسنة سوى العملية منها، أما القولية لا يعتبره من السنة فإذا كانت هذه القاعدة العامة موجودة عنده، والثناء لا يكون إلا بالقول، فإنه لا قيمة لذكرها.

وهذا من جملة تهوره وتناقضة واضطرابه.

المبحث السابع: موقفه من أحاديث تخالف حرية الاعتقاد برعمه، والرد عليه:

يرى جمال البنا أن:

كل الأحاديث التي تخالف الآيات العديدة عن حرية الاعتقاد، باطلة.

(ينظر: ص:٢٥٣).

الرد عليه:

وردت آيات تحث على قتال الكفار كقوله تعالي: ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ وَٱقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍۚ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝٥﴾ [سورة التوبة:٥].

وقوله تعالي: ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ يُرِيدُونَ أَن يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُواْ قَوْمَهُمْ كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ إِلَى ٱلْفِتْنَةِ أُرْكِسُواْ فِيهَاۚ فَإِن لَّمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُوٓاْ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ وَيَكُفُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فَخُذُوهُمْ وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْۚ وَأُوْلَٰٓئِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنًا مُّبِينًا ۝٩١﴾ [سورة النساء:٩١].

وقوله تعالي: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُۚ فَلَا تَظْلِمُواْ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْۚ وَقَٰتِلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةًۚ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ ۝٣٦﴾ [سورة التوبة:٣٦] .

فهذه الآيات الثلاث فيها الأمر بقتال المشركين، فكيف يتعامل معها، ثم الأحاديث التي أمرت بقتال الكفار متوافقة مع هذه الآيات، فعلى أي شيء فرض المخالفة.

المبحث الثامن: موقفه من أحاديث أتت بحكم شرعي جديد، والرد عليه:

يرى جمال البنا أن:

أحاديث جاءت بما لم يأت به القرآن، فنحكم عليها في ضوء القرآن، فما لا يخالف القرآن يقبل، وما يخالفه يستبعد. (ينظر: ص:٢٥٤).

الرد عليه:

هذه القاعدة من قواعد أهل العلم أصلاً، وليست من كيسه، ولكن المشكلة ما يقع في رأسه من افتراض المخالفة، وإقحامه لبعض الصور وهي يمكن أن يجمع بينها وبين ما في القرآن، مع أنه لايفترض الجمع ممكناً بين ما ورد في القرآن والسنة، لضعف مكانة السنة عنده.

المبحث التاسع: موقفه من أحاديث الترغيب والترهيب، والرد عليه:

يرى جمال البنا أن:

الأحاديث التي تنذر بعقاب رهيب على أخطاء طفيفة، وأحاديث تَعد بنعيم مقيم لكل من يتلو أوراد أو يصلي نوافل، مرفوضة؛ لمخالفتها مبادئ العدالة وأصول الإسلام. (ينظر: ص:٢٥٥).

الرد عليه:

مضاعفة الأعمال وردت في آيات كثيرة منها:

قوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَاۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجۡزَىٰٓ إِلَّا مِثۡلَهَا وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ ١٦٠﴾ [سورة الأنعام:١٦٠] .

وقوله تعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضۡعَافٗا كَثِيرَةٗۚ وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ٢٤٥﴾ [سورة البقرة:٢٤٥].

وغير ذلك من الآيات.

فما ورد في بعض الأحاديث موافق لهذه الآيات، وليس هنك حد لهذه المضاعفات ففضل الله واسع، ولكن قد يستدل على ضعف هذا الحديث أو وضعه بالمضاعفة الغير متصورة مع وجود القرائن والأدلة كالضعف في الإسناد ونحو ذلك، ولا شك أن هذه من قواعد المحدثين.

ثم كيف تكون مخالفة للعدل وفي أحاديث الترغيب فضل من الله لعباده، وهي من دلائل الرحمة، والإحسان من الله عز وجل.

المبحث العاشر: موقفه من أحاديث الأكل والشرب واللباس والزينة، والرد عليه:

يرى جمال البنا أن:

الأحاديث التي تتحدث عن الأكل والشرب، واللبس، والزي، والسير، والركوب، وغيرها من شؤون الحياة، لا تعد ملزمة. (ينظر: ص:٢٥٥).

الرد عليه:

وهذا ما يقوله أهل العلم، وفي هذا خرق صارخ وتناقض رهيب وعجيب، في قبول الأحاديث هذه من دون محاكمة إلى القرآن، ثم في كثير منها قولي! وهو لا يرى أنها من السنة، فيا عجباً ما أسرع تناقضة، وهذا يدل على حيرته، وأنه كان يعيش مرحلة التيه، في ضل أنه كان يعتقد أنه يمشي على قواعد وأصول كما يصورها![1].

(١) ينظر في هذه الردود: كتاب السنة ودورها في الفقه الجديد دراسة تحليلية نقدية، مع التصرف الكثير.

الفصل الثاني:

كتاب: "جناية قبيلة حدثنا"، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: رأيه في السنة القولية، والرد عليها.

المبحث الثاني: التفريق بين السنة، والحديث، والرد عليها.

المبحث الثالث: جمال البنا وتدوين السنة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: كتابة السنة في عصر النبي ﷺ:

المطلب الثاني: تحرير مسألة الكتابة.

المطلب الثالث: الأحاديث المرفوعة في النهي عن الكتابة، ومناقشتها.

المبحث الرابع: جمال البنا والوضع في الحديث، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: نشأة الوضع في الحديث.

المطلب الثاني: أسباب الوضع في الحديث.

المطلب الثالث: جهود الصحابة ﷺ، والتابعين، في مقاومة الوضع في الحديث.

الفصل الثاني:

كتاب: "جناية قبيلة حدثنا".

كتب جمال البنا هذا الكتاب امتداداً لكثير من أفكاره، ويعني ب"قبيلة حدثنا"، كما صرح في مقدمة كتابه: فئة نَصَّبَت نفسها لتجميع الأحاديث ونسبتها إلى رسول الله ﷺ، حيث قال: "وإنما هو ينصب على فئة نصبت نفسها لتجميع الأحاديث ونسبتها غلى رسول الله ﷺ، وفيها من الخصائص ما يجعلها هيئة مستقلة لها طابعها المميز وتعد من أقوى الهيئات تأثيراً على الفكر الإسلامي، وترى في نفسها أنها من الفرق الناجية من الثلاث وسبعين فرقة التي انشق إليها المسلمون؛ لأنها تحمل اسم الرسول، وتدعي رواية حديثه وأدت عوامل عديدة لأن تكون أقوى مجموعة في المجتمع الإسلامي، وأثرت عليه أكثر مما أثرت مجموعة أخرى"[1].

وقد وصمهم بفئة!، وما علم أن هذا هو طريقة أهل السنة الجماعة بمذاهبها الأربعة المتبعة، ومن قبل ذلك الصحابة ﷺ، والتابعين من بعدهم، بل ما هو عليه من منهج وأفكار لا يساوي شيئاً هو وأمثاله، ولا يعدون في النسب المأوية لقلتهم وندرتهم.

لم يبدأ كتابه هذا بالبسملة ولا بالصلاة على سيد الخلق ﷺ، بل اكتفى بقوله: "الحمد لله".

وذكر في مقدمة الكتاب جملة من الأمور:

الأول: نوه على أنه لم يمس السنة النبوية، بناءً على مفهوم السنة عنده كما بينت سابقاً، من أنها السنة العملية والمنهجية، وهي الطريقة والسيرة، بخلاف الأحاديث التي لها طبيعة قولية أو شفهية. مع أن الضرورة الفطرية جعلته يستدل بالأحاديث القولية في مواطن كثيرة

---

(١) (ص:٧).

من كتبة وقفت على عدة منها، وفي هذا الكتاب بل في مقدمته، التي ذكر فيها مفهومه للسنة، في السطر السابع عشر، استدل بحديث: "صلوا كما رأيتموني أصلي" مع أنه من الأحاديث القولية![1].

الثاني: استبعد أن يَرُد السنة، وينكرها مسلم؛ "لأن السنة هي التي علمته كيف يصلي؟، وكيف يحج؟، وكيف يصوم... الخ، ... وصلت وراءه الأجيال الأولى من الصحابة، وعن هذه الأجيال نقل التابعون الصلاة، وعن هؤلاء التابعين، نقل من جاء بعدهم حتى وصل إلينا وتكرر هذا في الحج .. وفي الزكاة عندما حدد نسبها"[2].

انظر كيف التناقض، فقد استدل بالسنة القولية استجابة للفطرة، حتى لو أخرجنا حديث المسيء صلاته، وغيره، تنازلاً معه، فلم يجد خلاصاً شعر أن لم يشعر بالاستدلال بالسنة القولية، في الزكاة حيث قال: "وفي الزكاة عندما حدد نسبها" فإنه ﷺ لم يحددها بالفعل بل بالقول.

ثم هو في كلامه اعتمد على صيغة من صيغ التحديث قطعاً فيما تناقله الصحابة ﷺ، عن النبي ﷺ، ونقله التابعون عنهم، وتابعوهم، وهكذا، وهذه الصيغة، وهذي من مخرجات واستعمالات قبيلة حدثنا! على حد زعمه.

فهذا مصير من يخالف الفطرة العلمية، فإنه لكل علم فطرة لا يدركها غير أصحابها المختصون، ولكنه وأمثاله قوم بهت، لايتراجعون، ولايتنازلون عند الحوار والنقاش، وسريعي الاتهام لغيرهم ولو بالباطل، وأمثل الطرق مع هؤلاء هي فضحهم وبيان عوارهم أمام العامة.

ثم دافع عن الطاعنين في السنة، وادعى أنه يعرف عدداً منهم، فهم من وجهة نظره، لا يطعنون في السنة العملية، بل في هذه الأحاديث التي تترى وتطلق آراء وتبدي أحكام

---

(١) (ص:٨).

(٢) (ص:٧-٨).

مخالفة للحقيقة حيث قال: "وقد قدر لي أن أعرف عدداً من الذين ينبذونهم بنكران السنة، فلم أجد أحداً منهم يساوره شك في السنة العملية، فهم جميعاً يؤمنون بها ويمتثلون لها في صلاتهم، ولكن ما ينكرونه هو هذه الأحاديث التي تترى، وتطلق آراء وتبدي أحكاماً كلها مخالفة للحقيقة، ولما أثمره العلم وأثبته العمل"[1].

ومعلوم ما في هذا الكلام من المخالفة العجيبة للواقع الذي يدعي دوماً أنه يوافقه ولا يخالفه وتوضيح ذلك كالآتي:

بنا الكاتب رأيه على مقدمتين باطلتين:

المقدمة الأولى: أن السنة هي العملية فقط، دون القولية.

المقدمة الثانية: التفريق بين السنة، والحديث، وهي نتيجة عن المقدمة الأولى

(١) (ص:٨).

المبحث الأول: رأيه في السنة القولية والرد عليه.

يرى الأستاذ جمال البنا كما تقد في المقدمة الأولى: أن السنة هي العملية فقط، أما السنة القولية فلا تدخل في السنة.

الرد عليه:

الرد على هذه المقدمة من سبعة أوجه:

١. القول بأن السنة هي العملية فقط، قول مخترع:

لم يقل أحد من الأئمة بهذا، ولم يفهمه الصحابة الكرام ﷺ، بل الثابت عنهم خلافه[١].

وقد سبقه إلى هذا الرأي أبو رية حيث قال: "ولم تكن السنة يومئذٍ (يعني عصر النبي ﷺ)تعرف إلاَّ بالسنة العملية"[٢]، وعزا أبو رية هذا الرأي للشيخين مُحَمَّد عبده ومُحَمَّد رشيد رضا.

وقد قال الشيخ مصطفى السباعي بعد بيان كلام أبي رية في مفهوم السنة السابق: "وعدا ما في هذا الرأي الخطير من مخالفة صريحة لكتاب الله، ومن قضاء على التراث التشريعي الإسلامي كله، فإنه دعوة إلى فوضى في العقيدة والتشريع لا يقول بها رجل يحترم نفسه ويحترم شريعته، ويحترم كيان أمته الاجتماعي"[٣].

وقد قال في اعتذر رحمه الله للشيخ مُحَمَّد عبده: "أما الشيخ مُحَمَّد عبده – رحمه الله – فلا شك أنه كان من أكبر رواد الإصلاح في عصرنا الحديث، وأنه كان في عصره فيلسوف الإسلام ولسانه الناطق وعقله المفكر وسلاحه الذائد عن حماه كل عدو وكل مفتر من

---

(١) ينظر: الأنوار الكاشفة (ص:٥٧). بتصرف.

(٢) أضواء على السنة المحمدية (ص: ٤٠٤).

(٣) السنة ومكانتها (ص:٢٩).

الغربيين وخاصة المستعمرين منهم ونوره المشرق تجاه الجمود الذي ران على العالم الإسلامي من مئات السنين.

ولكنه – مع هذا – كان قليل البضاعة من الحديث، وكان يرى في الاعتماد على المنطق والبرهان العقليين خير سلاح للدفاع عن الإسلام، ومن هذين العاملين، وقعت له آراء في السنة ورواتها وفي العمل بالحديث والاعتداد به، ما صح أن يتخذه مثل "أبي رية" تكأة يتكئ عليها ليخرج على المسلمين بمثل الآراء التي خرج بها"[1].

ثم ذكر بعد ذلك أن الشيخ مُحَمَّد رشيد رضا، قد تراجع عن هذا الرأي حيث قال: "أما السيد رشيد رضا – رحمه الله – فيظهر أنه كان أول أمره متأثرا بوجهة أستاذه الشيخ مُحَمَّد عبده – رحمه الله –، وكان مثله في أول الأمر قليل البضاعة من الحديث قليل المعرفة بعلومه، ولكنه منذ استلم لواء الإصلاح بعد وفاة الإمام مُحَمَّد عبده، وأخذ يخوض غمار الميادين الفقهية والحديثية وغيرهما وأصبح مرجع المسلمين في أنحاء العالم في كل ما يعرض لهم من مشكلات، كثرت بضاعته من الحديث وخبرته بعلومه حتى غدا آخر الآمر حامل لواء السنة، وأبرز أعلامها في مصر خاصة، نظرا لما كان عليه علماء الأزهر من إهمال لكتب السنة وعلومها، وتبحرهم في المذاهب الفقهية والكلامية واللغوية وغيرها.

لقد أدركته – رحمه الله – في آخر حياته، وكنت أتردد على بيته، فأستفيد من علمه وفهمه للشريعة ودفاعه عن السنة ما أجد من حق تاريخه علي أن أشهد بأنه كان من أشد العلماء أخذا بالسنة (القولية) وإنكارا لما يخالفها في المذاهب الفقهية. وإني على ثقة بأنه لو كان حيا حين أصدر «أبو رية» كتابه، لكان أول من يرد عليه في أكثر من موضع في ذلك الكتاب"[2].

---

(١) السنة ومكانتها (ص:٣٠).

(٢) المصدر السابق ونفس الصفحة.

والمتتبع لكلام الشيخ مُحَمَّد رشيد يدرك حقيقة تفريقه بين السنة العملية، والسنة القولية وأن العمدة في الدين هو القرآن الكريم، والسنة العملية، والسنة القولية في المنزلة الثالثة ومن عمل بالقرآن الكريم، والسنة العملية، كان مسلماً ناجياً في الآخرة مقرباً عند الله ﷻ، وهذا بعض كلامه :

قال: "فالعمدة في الدين كتاب الله تعالى في المرتبة الأولى والسنن العملية المتفق عليها في المرتبة الثانية، وما ثبت من السنن وأحاديث الآحاد المختلف فيها رواية أو دلالة في الدرجة الثالثة، ومن عمل بالمتفق عليه كان مسلماً ناجياً في الآخرة مقرباً عند الله

وقال أيضاً: "فالعمدة في الدين هو القرآن وسنن الرسول المتواترة وهي السنن العملية كصفة الصلاة والمناسك"، فهو يرى رحمه الله أن السنة القولية العمل بها غير ملزم!.

أما حقيقة تراجعه عن هذا الرأي، فما حكاه الشيخ مصطفى السباعي يكفي في هذا وحري بمثله أن يتراجع، ومن تتبع مجلة المنار التي تعد تاريخاً دقيقاً لتحولاته الفكرية، يجد كثيراً من النصوص التي تدل على ما قاله الشيخ مصطفى السباعي عن تراجعه، ومن هذه النصوص، قوله: "كذلك المتبعون لأهوائهم في دعوى الجمع بين الإسلام والرقي المدني، هم منفرون للسواد الأعظم من هذه المدنية وعلومها وفنونها وصناعتها؛ لأنه يعزو إليها ما يراه من جحد بعضهم للسنة النبوية بجملتها وتفصيلها ورد بعضهم السنن القولية منها وإنكار بعضهم لما لا يوافق رأيه وهواه منها"[٢]. وغيره هذا من النصوص[٣].

وبعد البحث الطويل عن تصريح منه بالتراجع عن هذا الرأي، لم أقف على نص واحد يصرح فيه بذلك، ولك لعل فيما ذُكر دليل كاف على تراجعه، وحتى لو لم يتراجع، فخطأ هذا القول معلوم.

---

(١) مجلة المنار (٦٩٣/١٢).

(٢) مجلة المنار (٦٣/٢٩).

(٣) ينظر: آراء مُحَمَّد رشيد رضا في قضايا السنة النبوية من خلال مجلة المنار لمحمد رمضان (ص:١٢٢). بتصرف.

والذي عليه الأمة أن منزلة السنة جملة من الدين فلا نزاع بين المسلمين في أن ما ثبت عن النبي ﷺ من أمر الدين فهو ثابت عن الله ﷻ، فقد قال الله ﷻ: ﴿من يطع الرسول فقد أطاع الله﴾، والآيات في هذا كثيرة، ونحن المسلمين لا نفرق بين الله ورسله، بل نشهد أن لا إله إلا الله وأن مُحَمَّداً رسول الله ﷺ المبلغ لدين الله والمبين لكتاب الله ﷻ بسنته، بقوله وفعله وغير ذلك مما بين به الدين، ونؤمن وندين بما بلغنا إياه بالكتاب وبالسنة، والأحاديث أخبار عن السنة، ولسنا نحن الذين جعلنا السنة بهذه المرتبة، بل الله ﷻ هو من جعلها. وهذا أمر معلوم من الدين بالضرورة، وقد تكفل الله تعالى بحفظ دينه، ووفق الأمة التي وصفها بأنها خير أمة أخرجت للناس فقام أئمتها وعلماؤها بما أمروا به من حفظ الدين وتبليغه على الوجه الذي اختاره الله ورسوله ﷺ فلم يزل محفوظاً، ولن يزال إلى قيام الساعة[1].

وقال الشيخ مُحَمَّد أبو شهبة: "فها أنت ترى أنَّ ما نقله ليس فيه ما يشهد لما اضطرب فيه من كلامه، والذي عليه المحَقِّقُونَ أنَّ السُنَّة قولاً وعملاً وتقريراً هي الأصل الثاني والأصل الأول هو الكتاب.

على أن ما ذكره السيد رشيد وجعله في المرتبة الثانية هو السُنَّة العمليَّة المتفق عليها لا مطلق سنة عملية، ومثل هذا كان في حاجة إلى تحرير، لا أن يدع القارئ في مهمة من الشك والاضطراب"[2].

(١) ينظر: الأنوار الكاشفة للمعلمي (ص:١٦، ٢١). بتصرف قليل.

(٢) دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين (ص:٤٩).

٢. رد السنة القولية يلزم منه رد كثير من الأحاديث:

من الثابت عند السلف والخلف، أن السنة القولية والعملية مما تعبدنا الله ﷻ به، ومن الضلال البين إسقاط السنة القولية، والاكتفاء بالسنة العملية، وفيه تفريط بكثير من اللأحاديث.

قال الشيخ مُحَمَّد أبو شهبة: "ولو قصرنا السنة على المتواترة العملية لفرطنا في آلاف الأحاديث القولية التي نقلت عن الرسول – صلوات الله وسلامه عليه – في الأحكام والأخلاق والمواعظ"[١].

وقد ألف الإمام السيوطي الجامع الكبير(جمع الجوامع) وقسمه إلى قسمين: الأحاديث القولية والفعلية، وذكر في القسم القولي حوالي ٢٦٥٦٨ حديثاً[٢]، ولو قلنا بضعف نصفها لكان المجموع أكثر من ١٣٠٠٠ ألف حديث، وهذي كلها باطلة عند البنا وغيره، وهذي جناية عظيمة على السنة النبوية.

(١) دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين (ص:٢٧٦).

(٢) ينظر: صحيح الجامع (٤١/١).

٣. أن الثابت عن الصحابة ﷺ هو العمل بالأحاديث القولية:

كان صحابة النبي ﷺ، يحرصون على حركاته وسكناته، وأقواله وأفعاله، ويرون أنها جميعاً من السنة، ويشرع العمل بها.

فمن الأمثلة على ذلك:

- لما توفي رسول الله ﷺ، وارتد من ارتد من العرب أراد أبو بكر ﷺ، مقاتلة من ارتد فحاوره عمر ﷺ، ومن جملة هذا الحوار استدلال عمر ﷺ بحديث: "أمرت أن أقاتل الناس ...." في القصة المشهورة(١)، ولا شك أن هذا من قول النبي ﷺ، ولم ينكر عليه أحد من الصحابة هذا الاستدلال، وروى هذه القصة أبو هريرة ﷺ، وعائشة ﷺ، ولم ورواه عنهما أئمة التابعين، ومن بعدهم ولم يستدرك أحد من الصحابة ﷺ على صنيع عمر ﷺ.

- ولما جاء ضمام بن ثعلبة وافداً على رسول الله ﷺ، مستفسراً عن دينه، وهو رسول قومه فإنه لم يأخذ من رسول الله ﷺ، سوى القول فقط، وقال عنه : "أفلح إن صدق"(٢).

- ولما أرسل النبي ﷺ معاذ بن جبل ﷺ، إلى اليمن قال له: "فليكن أول ما تدعوهم إليه شهاد الا إله إلا الله، ... ثم قال : "وأعلمهم أن الله ... الحديث(٣). وهذا كله قول.

- وعن سعيد بن جبير عن ابن عباس ﷺ قال: تمتع النبي ﷺ، فقال عروة بن الزبير: نهى أبو بكر وعمر عن المتعة!، فقال ابن عباس ﷺ: ما يقول عرية؟، قال: يقول: نهى

---

(١) أخرجها الإمام البخاري في صحيحه في الزكاة، باب وجوب الزكاة (١/١٠٥/ح١٣٩٩)، والإمام مسلم في صحيحه في الإيمان (١/٥١/ح٢٠).

(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه في الإيمان، باب الزكاة من الإسلام (١/١٨/ح٤٦)، والإمام مسلم في صحيحه في الإيمان (١/٤٠/ح١١).

(٣) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه في الزكاة، باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة (٢/١١٩/ح١٤٥٨) والإمام مسلم في صحيحه في الإيمان (١/٥١/ح١٩).

أبو بكر وعمر عن المتعة!، فقال ابن عباسﷺ: أراهم سيهلكون!، أقول: قال ﷺ ويقول: نهى أبو بكر وعمر!!. [1].

وكثيراً ما كان الصحابة ﷺ ينقلون عن النبي ﷺ أقواله، ولو لم تكن لها قيمة شرعية عندهم لما أشغلوا أنفسهم بها، ولبذلوا جهدهم على العملية منها، بل تجد في حياتهم كثيراً ما يستدلون بأقواله عليه الصلاة والسلام في التحليل والتحريم.

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/٣٥٢/ح٣١٢١)، واشتهر لفظ آخر لهذا الأثر :"يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء، أقول: قال الله ورسولهﷺ، وتقولون: قال ابو بكر وعمر"، وبعد البحث لم أجد لهذا الفظ أصلاً . والله أعلم.

٤. أن نصوص الكاب العزيز تأمر بالأخذ بأقوال النبي ﷺ.

- منها قول الله تعالى:

﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الْحَشْرِ –٧].

قال الحافظ ابن كثير: "أي: مهما أمركم به فافعلوه، ومهما نهاكم عنه فاجتنبوه، فإنه إنما يأمر بخير وإنما ينهى عن شر"(١).

وقد فهم الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود ﷺ، من الآية أنه في الأوامر والنواهي فعن علقمة عن عبد الله بن مسعد ﷺ قال: "لعن الله الواشمات والمستوشمات والنامصات والمتنمصات، والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله" قال: فبلغ ذلك امرأة من بني أسد يقال لها: أم يعقوب وكانت تقرأ القرآن، فأتته فقالت: ما حديث بلغني عنك أنك لعنت الواشمات والمستوشمات، والمتنمصات والمتفلجات، للحسن المغيرات خلق الله، فقال عبد الله: "وما لي لا ألعن من لعن رسول الله ﷺ؟ وهو في كتاب الله" فقالت المرأة: لقد قرأت ما بين لوحي المصحف فما وجدته فقال: " لئن كنت قرأتيه لقد وجدتيه، قال الله ﷻ: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الْحَشْرِ –٧]"(٢).

والناظر في هذا القول الباطل المحدث يدرك ما فيه من فساد عظيم، حيث يسقط الأوامر والنواهي التي هي صلب الدين.

- ومنها قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة:٦٧].

---

(١) تفسير القرآن العظيم (٦٧/٨).

(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه في تفسير القرآن، باب ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾الْحَشْرِ–٧ (١٤٧/٦/ح٤٨٨٦)، والإمام مسلم في صحيحه في اللباس والزينة (١٦٧٨/٣/ح٢١٢٥).

قال الإمام الرازي : "اعلم أنه تعالى خاطب مُحَمَّدا ﷺ بقوله: يا أيها النبي في مواضع كثيرة، وما خاطبه بقوله: يا أيها الرسول إلا في موضعين[1]: أحدهما: هاهنا، والثاني: قوله: ﴿يَاأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧] وهذا الخطاب لا شك أنه خطاب تشريف وتعظيم"[2].

فإذا كان البلاغ مقام تشريف للنبي ﷺ، وجاء بلفظ الرسول خاصة، فهل من العقل والمنطق أن يسلب منه هذا الشرف، وهو البلاغ بالقول، كما يدعي هؤلاء!.

وقد بلغ رسول الله ﷺ كل البلاغ ولم يكتم شيء مما أمره الله ﷻ بإبلاغه، "وقد شهدت له أمته ببلاغ الرسالة وأداء الأمانة، واستنطقهم بذلك في أعظم المحافل، في خطبته يوم حجة الوداع"[3].

وقال العلامة السعدي: "هذا أمر من الله لرسوله مُحَمَّد ﷺ بأعظم الأوامر وأجلها، وهو التبليغ لما أنزل الله إليه، ويدخل في هذا كل أمر تلقته الأمة عنه ﷺ من العقائد والأعمال والأقوال، والأحكام الشرعية والمطالب الإلهية. فبلغ ﷺ أكمل تبليغ، ودعا وأنذر، وبشر ويسر، وعلم الجهال الأميين حتى صاروا من العلماء الربانيين، وبلغ بقوله وفعله وكتبه ورسله. فلم يبق خير إلا دل أمته عليه، ولا شر إلا حذرها عنه، وشهد له بالتبليغ أفاضل الأمة من الصحابة، فمن بعدهم من أئمة الدين ورجال المسلمين"[4].

وهل البلاغ لا يكون إلا بالقول والفعل والتقرير وغيره مما يحدث به البلاغ.

---

(١) والآية الثانية: ﴿يَاأَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ . . .﴾ [المائدة:٤١].

(٢) مفاتيح الغيب (٣٥٨/١١).

(٣) تفسير القرآن العظيم (١٥١/٣).

(٤) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص:٢٣٩).

٥. قوله ﷺ مقدم على فعله عند التعارض:

كان أهل العلم يرجحون الأحاديث القولية على الفعلية عند التعارض، وتعذر الجمع وهذا من أظهر ما يدل على حجية السنة القولية، ولهم في هذا تطبيقات كثيرة(١).

قال أبو النجار الحنبلي: "ويقدم قوله ﷺ على فعله ﷺ وذلك لصراحة القول: ولهذا اتفق على دلالة القول، بخلاف دلالة الفعل؛ لاحتمال أن يكون الفعل مختصا به، ولأن للقول صيغة دلالة، بخلاف الفعل"(٢). وهذا عند عامة أهل العلم، ومنهم من يرى أنها سوى، وعلى كلا القولين ففيهما الاحتجاج بالسنة القولية.

وقال أبو إسحاق الشيرازي :" إذا تعارض القول والفعل في البيان فالقول أولى من الفعل"(٣).

وقال تاج الدين السبكي: " إذا تعارض القول والفعل فالقول أقوى على الأقوى"(٤).

والنصوص عن العلماء في هذا كثيرة.

فهم مجمعون على حجية السنة القولية، حتى الذين يرجحون الدليل الفعلي على الدليل القولي، لم يستدلوا على رجحان قولهم بأن السنة القولية غير حجة، ولا أنه لا يعمل بها.

ولهم في هذه المسألة تفاصيل، يرجع فيها إلى كتب أصول الفقه ففيها مزيد بيان.

---

(١) ينظر: آراء محمد رشيد رضا في قضايا السنة النبوية من خلال مجلة المنار لمحمد رمضان (ص:١١٨). بتصرف.

(٢) مختصر التحرير (٤/٦٥٦).

(٣) التبصرة في أصول الفقه (ص:٢٤٩).

(٤) الأشباه والنظائر (٢/١٥١).

٦. تدوين السنة القولية دليل على حجيتها:

حرص الصحابة على تدوين سنة النبي ﷺ، بالذات فيما يتعلق بالسنن القولية، وممن اشتهر بالكتابة عبد اللخ بن عمرو بن العاص، وعلي بن أبي طالب، وغيرهم.

وهذا يدل على حرص الصحابة ﷺ، على السنن القولية، وقد أذن لهم النبي ﷺ بالكتابة ولم ينههم عن ذلك، والمسألة فيها تفصيل سوف يأت إن شاء الله، ومن ذلك أمره بكتابة خطبة الوداع لأبي شاه، وقوله: " اكتب والذي نفسي بيده لا يخرج منه إلا حق" . وغيرها من النصوص والوقائع التي تدل على أن بعض الصحابة كانوا يكتبون.

وهذا يدل على أنهم يحرصون على قوله كما يحرصون على فعلهﷺ.

٧. أن في عدم الاحتجاج بالسنة القولية، إخراجها عن كونها وحي:

مما يلزم من اعتبار السنة القولية، ليست حجة، أنها ليست وحياً من اللهﷻ، بل يخالف كمال عصمة النبي ﷺ.

وقبل الولوج في الموضوع لا بد من التفصيل في أمر مهم لابد من الانتباه له، وهو مهم أيضاً في تحرير محل النزاع، وهو: هل كل ما خرج من لسان النبيﷺ يعد وحياً، أي: هل كل السنة وحي؟

والجواب:

من خلال تتبع سيرته ﷺ تبين أنه اجتهد في مواقف ونوازل لم ينزل عليه فيها الوحي، ولكن بمقتضى ما فطر عليه من سلامة العقل وسداد النظر وكمال الحكمة، وقد استعمل في ذلك الأمور التالية:

أولاً: القياس: كقياسه ﷺ ولادة الطفل الأسود من أبوين أبيضين على إنجاب الإبل الحمر الجمال الورق، بسبب الوراثة العرقيّة.

فقد روى عن أبي هريرة، قال: جاء رجل من بني فزارة إلى النبي ﷺ، فقال: إن امرأتي ولدت غلاما أسود، فقال النبي ﷺ: **"هل لك من إبل؟"** قال: نعم، قال: **"فما ألوانها؟"** قال: حمر، قال: **"هل فيها من أورق؟"** قال: إن فيها لورقا، قال: **"فأنى أتاها ذلك؟"** قال: عسى أن يكون نزعه عرق، قال: **"وهذا عسى أن يكون نزعه عرق"**[1].

(١) أخرجه الإمام البخاري في الصحيح في الطلاق، باب إذا عرض بنفي الولد (٧/٥٣/ح٥٣٠٥)، والإمام مسلم في صحيحه في الطلاق (٢/١١٣٧/ح١٥٠٠).

وكقياسه وفاء المرأة بنذر أمّها بالحجّ، ثم ماتت قبل أن تفي بنذرها، على وجوب قضاء الوارث دين مورّثه[1].

ابن عباس رضي الله عنهما، أن امرأة من جهينة، جاءت إلى النبي ﷺ، فقالت: إن أمي نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت، أفأحج عنها؟ قال: **"نعم حجي عنها، أرأيت لو كان على أمك دين أكنت قاضية؟ اقضوا الله فالله أحق بالوفاء"** [2].

ثانياً: أو باستعمال الرأي: ابتداء مثل اجتهاده ﷺ في غزوة بدر حيث نزل موضعا رأى أحد صحابته وهو الحباب بن المنذر الخزرجيّ رضي الله عنه أنه غير ملائم عسكريّا، فسأله: "أمنزلا أنزلكه الله، ليس لنا أن نتقدّمه ولا أن نتأخّر عنه؟ أم هو الرأي والحرب والمكيدة؟ "فلمّا أعلمه عليه ﷺ أنّه مجرّد اجتهاد لا دخل للوحي فيه، عرض عليه تغيير الموقع ونزل الرسول ﷺ على رأيه[3].

والأمثلة على هذا كثيرة جداً.

فالناظر في هذه الأمثلة يدرك أن النبي ﷺ قال ذلك برأيه، ولكن المتأمل لسيرة النبي ﷺ مع ربه ﷻ، يدرك أن الله ﷻ، لا يترك نبيه ﷺ على خطأ حتى يبينه له ويوضح له ذلك، فقد أنزل الله عليه سورة "عبس"؛ لأنه عبس في وجه عبد الله بن أم مكتوم، وغير ذلك كثير، فهو في حقيقته وحي من جهة أن الله ﷻ، أقر النبي ﷺ على هذا الفعل.

---

(١) ينظر: السنة النبوية وحي (ص:٣). بتصرف. وينظر أيضاً: الاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنة النبوية دراسة نقدية لغازي الشمري (ص:٢٨٨).

(٢) خرجه الإمام البخاري في صحيحه في جزاء الصيد، باب الحج والنذور عن الميت، والرجل يحج عن المرأة (٣/١٨/ح١٨٥٢).

(٣) أخرج القصة الحاكم في المستدرك (٣/٤٨٢/ح٥٨٠١).

قال الشيخ مُحَمَّد أبو زهو :" قد يشكل على أن السنة بأقسامها: أقوالها وأفعالها وتقريراتها من الوحي ما قرره العلماء من جواز الاجتهاد له ﷺ، وأنه اجتهد في كثير من الوقائع في الحروب وغيرها، فجعل السنة بأقسامها الثلاثة موحى بها من الله سبحانه يعارض ما قرره جمهور العلماء، فضلا عن أنه يسلبه ﷺ خصائصه ومزاياه من الفهم الثاقب والرأي الصائب، والجواب عن ذلك: أنه ﷺ، وإن اجتهد في كثير من المواطن، التي لم ينزل عليه فيها وحي، بمقتضى ما فطر عليه من العقل السليم والنظر السديد، إلا أن الله سبحانه لا يتركه وشأنه، ولكن يقره إذا أصاب وينبهه إن أخطأ، ومن هنا كان اجتهاده ﷺ إذا أقره الله عليه وحيا حُكْما. فلا تعارض بين ما قرره العلماء، وما قررنا من أن السنة بأقسامها وحي من الله سبحانه، ثم إن ذلك لا يسلبه ﷺ شيئا من خصائصه ومزاياه، كما قيل: بل يؤكدها ويقررها"[1].

(١) الحديث والمحدثون (ص:١٥-١٦).

المبحث الثاني: التفريق بين السنة، والحديث، والرد عليها.

تعد هذه المقدمة نتيجة عن المقدمة الأولى، وقبل البدء بالحديث عن هذه القضية، لابد من توضيح معنى الحديث والسنة في اللغة والاصطلاح:

الحديث لغة:

يطلق على عدة إطلاقات:

١. الجديد، والحادث، وهو: ضد القديم[١].

٢. الخبر. القليل منه والكثير.

وفي الاصطلاح:

ما أضيف للنبي ﷺ، من قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفة[٢].

السنة لغة:

تطلب السنة في اللغة على عدة إطلاقات:

١. الطريقة: السنة في الأصل سنة الطريق، وهو طريق سنه أوائل الناس فصار مسلكاً لمن بعدهم[٣]، وهي الطريق المحمود والمذموم خلافاً لمن خصه بالمحمود فقط.

٢. السيرة: فسنة رسول الله ﷺ أي: سيرته[٤].

٣. ابتدأ: سنَّ الشيء ابتدأه[٥].

---

(١) ينظر: معجم مقاييس اللغة (١٥٣/٢)، وتهذيب اللغة (٤٠٥/٤)، والقاموس المحيط (١٦٣/١)، وتاج العروس (٢٠٦/٥).

(٢) ينظر: المنهل الروي لابن جماعة (ص:٤٠)، وشرح العلل لابن رجب (١٥٦/١)، وفتح المغيث للسخاوي (٢٢/١).

(٣) ينظر: لسان العرب (٢٢٦/١٣).

(٤) ينظر: مجمل اللغة (٤٥٥/١).

(٥) ينظر: تهذيب اللغة (٢١٠/١٢).

٤. تطلق على الوجه: يقال: امضِ على سَنَنِكَ وسُنَنِكَ، أي على وجهك[١].

وفي الاصطلاح:

عرفها المحدثون بتعريف الحديث، ولم يفرقوا بينها وهو:" ما أثر عن النبي ﷺ من قول، وفعل، وتقرير، وصفة خلقية وخلقية"[٢].

قال الإمام الشاطبي: "يطلق لفظ السنة على ما جاء منقولاً عن النبي ﷺ على الخصوص، مما لم ينص عليه في الكتاب العزيز"[٣].

(١) ينظر: الصحاح (٥/٢١٣٨).

(٢) ينظر: الرد على مزاعم المستشرقين (ص:٤).

(٣) الموافقات (٤/٢٨٩).

حقيقة الفرق بين الحديث والسنة:

مما لا شك فيه أن الحديث له مدلول خاص، مثله مثل السنة، والاختلاف فيه وفق الأغراض والفنون[١]، و"يعد من قبيل اختلاف العبارات لا اختلاف الاعتبارات وهو ليس من قبيل لاختلاف في الحقيقة كما يتوهمه الذين لا يمعنون النظر فإنهم كلما رأوا اختلافا في العبارة عن شيء ما سواء كان في تعريف أو تقسيم أو غير ذلك حكموا بأن هناك اختلافاً في الحقيقة وإن لم تكن تلك العبارات مختلفة في المآل"[٢].

فالسنة عند أهل الحديث قد مضى تعريفه، وعند أهل الأصول: هي: "ما صدر عن النبي ﷺ غير القرآن من قول، أو فعل، أو تقرير مما يخص الأحكام التشريعية"[٣].

وعند الفقهاء يرون أن السنة مقابل للواجب، وهي: "ما يثاب فاعله ولا يعاقب تاركه"[٤].

وعند علماء أهل العقيدة، ما يقابل البدعة[٥].

هذه إطلاقات السنة عند أهل العلم ، ولا تجد في كلامهم ما يعنيه هؤلاء من التفريق بين السنة والحديث بهذا الفصل المغاير للحقيقة والمعنى، بل هي فوارق يسيرة لا تستحق هذا التضخيم الذي بنوا عليه هذه المقدمة الباطلة[٦].

والمتتبع لكلام أهل العلم يرى أنهم لا يفرقون بالتفريق المؤثر في الحقيقة، والمعنى، بل في الغالب يرون أنهما مترادفان.

---

(١) ينظر: حجية السنة النبوية ومكانتها في التشريع (ص:٩٠).

(٢) توجيه النظر إلى أصول الأثر(٢/١).

(٣) ينظر: مختصر التحرير (١٦٠/٢)، والموافقات (٢٩٣/٤).

(٤) ينظر: المهذب في علم أصول الفقه المقارن (٦٣٦/٢). وغيره.

(٥) ينظر: الموافقات (٢٩٣/٤).

(٦) ينظر: آراء مُحَمَّد رشيد رضا في قضايا السنة النبوية من خلال مجلة المنار لمحمد رمضان (ص:١١٨). بتصرف.

قال الدكتور صبحي الصالح بعد أن ذكر معنى الحديث، والسنة: " لئن أطلقت السنة في كثير من المواطن على غير ما أطلق الحديث، فإن الشعور بتساويهما في الدلالة أو تقاربهما على – الأقل – كان دائما يساور نقاد الحديث، فهل السنة العملية إلا الطريقة النبوية التي كان الرسول – صلوات الله عليه – يؤيدها بأقواله الحكيمة وأحاديثه الرشيدة الموجهة؟ وهل موضوع الحديث يغاير موضوع السنة؟ ألا يدوران كلاهما حول محور واحد؟ ألا ينتهيان أخيرا إلى النبي الكريم في أقواله المؤيدة لأعماله، وفي أعماله المؤيدة لأقواله؟

حين جالت هذه الأسئلة في أذهان النقاد لم يجدوا بأسا في أن يصرحوا بحقيقة لا ترد: إذا تناسينا موردي التسميتين كان الحديث والسنة شيئا واحدا، فليقل أكثر المحدثين: إنهما مترادفان"[1].

(١) علوم الحديث ومصطلحه (ص: ١٠).

المبحث الثالث: جمال البنا وتدوين السنة:

قال جمال البنا: "في عهد الرسول وحتى نهاية الخلافة الراشدة، كان الموقف منه رواية الأحاديث يخضع لمبدأين بينمها الرسول ﷺ وتابعه عليهما الخلفاء الراشدون:

المبدأ الأول: تحريم كتابة الحديث.

المبدأ الثاني: إباحة تناقله شفاهاً مع الإقلال من الرواية والتحرز فيها" (ص:١١).

وقال أيضاً: "لقد ادعى المحدثون أن كتابة السنة بدأت في عهد النبي، وبإذن منه..(ص:١١).

الرد عليه:

يعد تدوين السنة النبوية من الأمور التي وقع فيها الإشكال من قديم، وهي من أهم القضايا التي يركن إليها الطاعنون في السنة النبوية؛ بعض من الأحاديث والآثار التي يستندون عليها وإن كانوا ليسوا بحاجة إلى هذا؛ فعندهم من المستند العقلي ما يرون أنه يكفيهم!، ولكن ليقووا به حجتهم -زعموا-، ولعل الأمر قديم إلى حد أن الخطيب البغدادي رحمه الله المتوفي في القن الخامس، ألف كتاباً بعنوان "تقييد العلم" أورد فيه نصوصاً وآثاراً حول كتابة السنة النبوية وتقييد العلم.

والحديث عن هذا الموضوع يطول، وقد كتب فيه جملة من العلماء المتأخرين من أمثال مصطفى السباعي في "السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، والمعلمي في "الأنوار الكاشفة"، والأعظمي في" دراسات في الحديث النبوية"، والخطيب في "السنة قبل التدوين"، وغيرهم كثير.

وقبل البدء نقدم بمقدمة يسيرة حول أمر الكتابة عند العرب:

العرب قبل الإسلام كان يكثر فيهم الأمية، ويعتمدون اعتداداً كبيراً على الحفظ، فكان أحدهم يحفظ القصيدة كاملة من أول ما يسمعها، ويحفظ أيام العرب وقصصهم، من دون الاعتماد

على الكتابة، ويتبارون في ذلك[1]، وسرى ذلك على أول عصر الصحابة ﷺ، فكانوا يعتمدون على الحفظ فيما يسمعونه من رسول الله ﷺ، ولم تكن الكتابة عندهم ظاهرة بينة، بل الحفظ هو الظاهر والمنتشر.

(١) ينظر: تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين (ص:١٠)، والسنة قبل التدوين (ص:٥٦).

المطلب الأول: كتابة السنة في عصر النبي ﷺ:

يمكن تقسيم الكتابة في عصر ﷺ إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما كتب في حياته ﷺ:

من أمثلة ذلك:

صحيفة أنس بن مالك ﷺ، كانت فيها أحاديث عن رسول الله ﷺ، وكان يحدث الناس منها[1]، وهو ممن كان يحث أحفاده على كتابة العلم.

وصحيفة سعد بن عبادة الأنصاري ﷺ، وهي صحيفة فيها بعض الأحاديث، وقد بقيت بعد وفاته عند أهل بيته، وتوارها أحفاده، وحدثوا الناس بها[2].

ووغير ذلك من صحائف الصحابة ﷺ[3]، وإن كانت هذه

القسم الثاني: ما كتب بأمره ﷺ:

ومن أمثلة هذا القسم: أمره بكتابة المعاهدات، والوثائق، والرسائل، كالوثيقة التي كتبها عند دخول المدينة، وهي وثيقة دستورية تنظم علاقة طوائف المجتمع فيما بينهم، وفيها كثير من التشريعات السياسية، والجنائية، وغير ذلك[4].

ومنها وثيقة النبي ﷺ مع نصارى نجران[5]، وكان فيها الحقوق والواجبات. وغيرها من العهود والمواثيق والرسائل، وقد جمعها الأستاذ مُحَمَّد حميد الله في كتابه النفيس "مجموعة الوثائق السياسية".

---

(١) ينظر: تقييد العلم (ص:٩٥).

(٢) سنن الترمذي في أبواب الأحكام، باب ماجاء في اليمين مع الشاهد (٣/٢٠/ح١٣٤٣).

(٣) ينظر للاستزادة: صحائف الصحابة وتدوين السنة لأحمد الصويان.

(٤) ينظر: الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام (ص:٢٦٠)،

(٥) ينظر: الخراج لأبي يوسف (ص:٨٤)، و الأموال (ص:٢٤٤).

ومنها: وكذلك كتاب الصدقات الذي فيه تفصيل مقادير الزكاة، وكيفية أخذها، وجبايتها من أصحابها، وهو كتاب طويل كتب بأمر رسول الله ﷺ قبل وفاته، وعليه ختمه[1]، وكان عند أبي بكر ﷺ، ونسخ منه نسخاً إلى جباته الذين يجمعون الزكاة، ثم انتقل إلى الخليفة الثاني عمر بن الخطاب ﷺ، ثم تناقل الناس ذلك ونسخوه ولم ينكر عليهم أحد[2].

ومنها: صحيفة عمرو بن حزم عندما بعثه رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن وقد كتب بأمره ﷺ، وفيها كثير من التشريعات، والسنن الاقتصادية، والجنايات، والديات، وغير لك[3].

ومنها: صحيفة علي بن أبي طالب ﷺ، كتبها بأمر من النبي ﷺ، وفيها مقادير الزكاة، والجنايات، وغيرها من الأحكام[4].

ومنها: أمره ﷺ بكتابة خطبته عندما فتح مكة لرجل من أهل اليمن بكني بأبي شاه[5].

وغير ذلك من الكتابات للسنة بأمره ﷺ.

القسم الثالث: ما كتب بإذنه ﷺ:

من أمثلة هذا القسم: الصحيفة الصادقة: وهي عند عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ، فقد قال: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه، فنهتني قريش وقالوا: أتكتب كل شيء تسمعه ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب، والرضا، فأمسكت عن الكتاب، فذكرت

(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه في الزكاة، باب زكاة الغنم (٢/١١٨/ح١٤٥٤).

(٢) ينظر: تدوين السنة وشبهات المستشرقين (ص:٣٥) بتصرف.

(٣) أخرج هذه الصحيفة كاملة ابن حبان في صحيحه (١٤/٥٠١/ح٦٥٥٩)، والحاكم في المستدرك (١/٥٥٢/ح١٤٤٧).

(٤) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه في العلم، باب كتابة العلم (١/٣٣/ح١١١).

(٥) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه في العلم، باب كتابة العلم (١/٣٣/ح١١٢).

ذلك لرسول الله ﷺ، فأومأ بأصبعه إلى فيه، فقال: **"اكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق"**(١).

وقد قال أبو هريرة رضي الله عنه :" ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثا عنه مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب"(٢).

وكان عبد الله بن عمرو رضي الله عنه يسمي صحيفته بالصادقة(٣)،وكان يحفظها في صندوق إذا أراد أن يحدث أخرجها وحدث منها(٤)، وكان يحدث منها ولم ينكر عليه أحد من الصحابة رضي الله عنهم.

وقد انتقلت هذه الصحيفة إلى حفيده عمرو بن شعيب.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: " وكان عند آل عبد الله بن عمرو بن العاص نسخة كتبها عن النبي ﷺ ... ولهذا كان في نسخة عمرو بن شعيب من الأحاديث الفقهية التي فيها مقدرات ما احتاج إليه عامة علماء الإسلام"(٥).

وهذه النصوص وغيرها الكثير تدل على جواز كتابة السنة، وأن كتابتها موجوده منذ عهد النبي ﷺ.

يتضح من هذا أن كلام أئمة الحديث، في كون الكتابة كانت في عصر ﷺ، صحيح، وأن إنكار جمال البنا عليهم غير صحيح.

---

(١) أخرجه أبوداود في سننه في العلم، باب في كتاب العلم (٣/٣١٧/ح٣٦٤٦)، والإمام أحمد في مسنده (١١/٤٠٦/ح٦٨٠٢).

(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه في العلم، باب كتابة العلم (١/٣٣/ح١١٣).

(٣) أخرجه الدارمي في سننه (١/٤٣٦/ح٥١٣).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١١/٢٢٤/ح٦٦٤٥).

(٥) مجموع الفتاوى (١٨/٨-٩).

المطلب الثاني: تحرير مسألة الكتابة:

من أفضل من جمع نصوص جواز كتابة السنة والنهي عنها، هو الخطيب البغدادي في :تقييد العلم"، وقد رتب كتابه على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: يتعلق بكراهية الكتابة:

أ- خاص يمنع النبي ﷺ عن كتابة السنة.

ب- خاصة بالصحابة ﷺ الذين يرون كراهية الكتابة ، وذكر ستة منهم: (أبوسعيد الخدري، وعبد الله بن مسعود، وأبو موسى الأشعري، أبو هريرة، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر ﷺ).

ت- خاص بالتابعين الذين يرون كراهية الكتابة ذكر الخطيب اثنى عشر تابعياً وهم:(أبو إدريس، وأبو العالية، وإبراهيم النخعي، والأعمش، والضحاك، وعبيد الله بن عبد الله، وعبيدة السلماني، وعمرو بن دينار، والقاسم بن مُحَمَّد، ومُحَمَّد بن سيرين، والمغيرة، ومنصور).

القسم الثاني: ذكر فيه ثلاثة أسماء للذين كرهوا الكتابة مع ذكر علة كراهية الكتابة:

وهم: (ابن عون، والأشعري، وابن مسعود).

القسم الثالث: ذكر فيه الأحاديث النبوية، والآثار الواردة عن الصحابة ﷺ، والتابعين في إباحة الكتابة، أو من كتب منهم[1].

(١) ينظر: دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه (١/٧٤-٧٦).

مناقشة هذه المسألة:

بعد هذا العرض يتبين أن الإشكالية التي تستحق الدراسة، هي الأحاديث المرفوعة، التي فيها النهي عن الكتابة؛ الآثار الواردة عن السلف لا تقوى أمام الأحاديث المرفوعة الدالة على الجواز، ثم إن أغلب من روي عنه الكراهية، على فرض صحتها عنه روي عنه أيضاً جواز ذلك.

قال الشيخ الأعظمي: "وفي ضوء دراستنا هذه نستطيع أن نقول أن كل من نقل عنه كراهية كتابة العلم، فقد نقل عنه عكس ذلك أيضاً، ما عدا شخص أو شخصين، وقد ثبتت كتابتهم أو الكتابة عنهم"[1].

(١) دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه (١/٧٦).

المطلب الثالث: الأحاديث المرفوعة في النهي عن الكتابة، ومناقشتها:

ورد في النهي عن الكتابة ثلاثة أحاديث مرفوعة:

الحديث الأول: عن أبي سعيد الخدري، أن رسول الله ﷺ قال: **" لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني، ولا حرج، ومن كذب علي – قال همام: أحسبه قال – متعمدا فليتبوأ مقعده من النار "**.

هذه الحديث روي عن أبي سعيد الخدري ﷺ، من طريقين:

الرواية الأول: من طريق همام عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد ﷺ، باللفظ السابق(١).

الرواية الثاني: من طريق عبد الرحمن بن زيد ين أسلم، عن أبيه، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: "استأذنا النبي ﷺ في الكتابة فأبى أن يأذن لنا"(٢).

والرواية الثانية ضعيفة؛ فقد أجع الأئمة على ضعف عبد الرحمن بن زيد بن أسلم(٣).فبقية الرواية الأولى التي في صحيح مسلم.

الحديث الثاني: من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي هريرة ، قال: بلغ رسول الله أن ناسا قد كتبوا حديثه ، فصعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: **"ما هذه الكتب التي بلغني أنكم قد كتبتم؟ إنما أنا بشر ، من كان عنده منها شيء فليأت به"** فجمعناها فأخرجت ، فقلنا: يا رسول الله ، نتحدث عنك؟ قال: **"تحدثوا عني ولا حرج ، ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"**(٤).

---

(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه في الزهد والرقائق (٤/٢٢٩٨/ح٣٠٠٤).

(٢) أخرجه الإمام الترمذي في سننه في أبواب العلم، باب ماجاء في كراهية كتابة العلم (٤/٣٣٥/ح٢٦٦٥).

(٣) ينظر: الكاشف (١/٦٢٨)، وتقريب التهذيب (ص:٣٤٠).

(٤) أخرجه الإمام وابو داود في سننه في العلم، باب في كتاب العلم (٣/٣١٨/ح٣٦٤٧).

وهذا الحديث ضعيف أيضاً؛ لأن فيه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وهو مجمع على ضعفه كما تقدم.

الحديث الثالث: من طريق عن المطلب بن عبد الله بن حنطب، قال: دخل زيد بن ثابت ﷺ على معاوية ﷺ، فسأله عن حديث، فأمر إنسانا يكتبه، فقال له زيد: "إن رسول الله ﷺ أمرنا أن لا نكتب شيئا من حديثه ، فمحاه"(١).

فهذا الحديث فيه علتان:

الأولى: كثير بن زيد الأسلمي، فهو من الرواة المختلف فيهم، وهو ليس بالمتين(٢).

الثانية: أن فيه انقطاع، فالمطلب لم يدرك زيد ﷺ، وقال الإمام البخاري: "لا أعرف للمطلب ابن حنطب عن أحد من أصحاب النبي ﷺ سماعاً"(٣)، وقد وصفه في التقريب "صدوق كثير التدليس والإرسال"(٤).

قال المعلمي: " وأما حديث زيد بن ثابت فهو من طريق كثير بن زيد عن المطلب بن عبد الله بن حنطب قال: دخل زيد بن ثابت الخ. وكثير غير قوي، والمطلب لم يدرك زيداً"(٥).

وعلى هذا لم يبق سوى حديث أبي سعيد الخدري ﷺ الذي في صحيح الإمام مسلم كما مر آنفاً.

---

(١) تقريب التهذيب (ص:٣٥).

(٢) ينظر: ميزان الاعتدال :(٢/٤٠٤)، والكاشف (٢/١٤٤).

(٣) ينظر: العلل الكبير للترمذي (ص:٣٨٦).

(٤) تقريب التهذيب (ص:٤٥٩).

(٥) الأنوار الكاشفة (ص:٣٥).

الموقف من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ في النهي عن الكتابة:

للعلماء في مناقشة هذه الحديث مسالك:

المسلك الأول: تضعيف الحديث:

وهذا المسلك هو رأي أمير المؤمنين في الحديث في زمانه الإمام البخاري فقد رجح كونه موقوف على أبي سعيد الخدري(١).

قال الخطيب البغدادي :" وقد روي عن سفيان الثوري أيضا ، عن زيد. ويقال أن المحفوظ رواية هذا الحديث عن أبي سعيد الخدري من قوله ، غير مرفوع إلى النبي ﷺ"(٢).

ولا شك أن هذا المسلك لا يصلح هنا في الرد على مثل هؤلاء؛ لأنه بمجرد قولهم رواه مسلم في صحيحه، يكفي في الاحتجاج به.

المسلك الثاني: الجمع:

ولأصحاب هذا المسلك طرق في الجمع أهما طريقان:

الأول: أن حديث أبي سعيد في النهي عن الكتابة منسوخ بالإذن بالكتابة.

قال ابن قتيبة: " أن يكون من منسوخ السنة بالسنة، كأنه نهى في أول الأمر عن أن يكتب قوله، ثم رأى بعد –لما علم أن السنن تكثر وتفوت الحفظ– أن تكتب وتقيد"(٣).

وكان النهي في أول الأمر حتى لا يختلط القرآن الكريم مع غيره، فلما وقع الأمن من ذلك نسخ التحريم بالإباحة.

---

(١) ينظر: فتح الباري (١/٢٠٨)، وقد جهت في البحث عن موطن كلام الإمام البخاري فلم أجده.

(٢) تقييد العلم (ص:٣١).

(٣) تأويل مختلف الحديث (ص:٤١١)، وكشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي (٣/١٦٢).

قال الإمام السمعاني: " أن كراهية كتابة الأحاديث إنما كانت في الابتداء كي لا تختلط بكتاب الله فلما وقع الأمن عن الاختلاط جاز كتابه وكانوا يكرهون الكتابة أيضا لكي لا يعتمد العالم على الكتاب بل يحفظه"(١).

الثاني: أن النهي كان خاصاً بكتابة غير القرآن مع القرآن على ورق واحد؛ خشية الالتباس بينهما.

قال الحافظ ابن حجر: " أن النهي خاص بكتابة غير القرآن مع القرآن في شيء واحد والإذن في تفريقهما"(٢).

وقد نحى الشيخ مُحَمَّد مصطفى السباعي منحى آخر في كونه لا تعارض أصلاً بين الاحاديث، وأن المراد بالنهي هو عن التدوين الرسمي، وليس مجرد الكتابة حيث قال: " وأعتقد أنه ليس هنالك تعارض حقيقي بين أحاديث النهي وأحاديث الإذن، إذا فهمنا النهي على أنه نهي عن التدوين الرسمي كما كان يدون القرآن، وأما الإذن فهو سماح بتدوين نصوص من السنة لظروف وملابسات خاصة أو سماح لبعض الصحابة الذين كانوا يكتبون السنة لأنفسهم والتأمل في نص حديث النهي قد يؤيد هذا الفهم، إذ جاء عاما مخاطبا فيه الصحابة جميعا. لا يقال: إن ذلك يقتضي أن يكون الحكم باقيا على الحرمة ما دام السماح لظروف خاصة ولأشخاص معينين، لأننا نقول: إن سماح الرسول لعبد الله بن عمرو بكتابة صحيفته واستمراره في الكتابة حتى وفاة الرسول، دليل على أن الكتابة مسموح بها في نظر الرسول إذا لم يكن تدوينا عاما كالقرآن"(٣).

الحاصل: أن صور الجمع متجة إلى القول بأن الحديث دون في عهد النبي ﷺ، وأن النهي كان متقدم، ثم استقر الأمر على الجواز.

---

(١) أدب الإملاء والاستملاء (ص:١٤٦).

(٢) فتح الباري (١/٢٠٨).

(٣) السنة ومكانتها (ص:٥٩).

المبحث الرابع: جمال البنا والوضع في الحديث:

يعد الوضع في الحديث من القضايا المهمة التي اعتمد عليها الطاعنون في السنة النبوية، من جهة نشوء الوضع واختلاطه بالأحاديث مما يصعب تمييزه، وأن من أسبابه التوسع في الرواية!.

بل العجب أن يتهم –البنا– المحدثين أنهم وضعوا أحاديث؛ استجابة للضغوط السياسية ومتطلبات الواقع.

فقد قال :"أوضحنا كيف أن العوامل السياسية بالدرجة الأولى قد أوجدت مناخ الاستحلال الذي سهل للمحدثين وضع الأحاديث استجابة لمقتضيات العهد، وضروراته، واستسلاماً لضغط الحكام سواء كان ترغيباً أو ترهيباً" (ص:٥١).

هذا الكلام منه غريب!، فالمحدثون هم من حارب الوضع في الحديث، ودورهم واضح لا يخف على كل من قرأ التاريخ، فإنهم كثيراً ما كانوا يكذبون الرجل ويتركون حديثه لخبر واحد يتهمون فيه. وتجد من هذا كثيراً في ميزان الذهبي وغيره[1].

ثم إن الوضح في الحديث لم يكن مشكلة كبيرة عند المحدثين؛ لأن أمره بالنسبة لهم غير مشكل ويسهل عليهم اكتشافه، أما المشكلة الحقيقية بالسبة لهم هي خطأ الثقة، الذي يسمونه العلة.

ثم لو فرضنا جدلاً وضع المحدثين للحديث، أفلا يوجد منهم رجل رشيد ينبه على هذا الأمر وخطورته، على مر الأزمان والعصور!.

أما اتهام المحدثين بتأثرهم بالسياسة، فهذه تهمة قديمة، أول ما وجهت إلى الصحابي الجليل أبي هريرة ﷺ. لكن المتتبع لسير السلف يجد أن عامة علماء القرون الأولى وهي قرون الحديث مقاطين للخلفاء والأمراء، حتى كان أكثرهم لا يقبل عطاء الخلفاء والأمراء ولا يرضى بتولي

(١) ينظر: الأنوار الكاشفة (ص:٩٠).

القضاء، ومنهم من كان الخلفاء يتطلبونهم ليكونوا بحضرتهم ينشرون العلم. فلا يستجيبون، بل يفرون ويستترون. وكان أئمة النقد لا يكادون يوثقون محدثاً يداخل الأمراء أو يتولى لهم شيئاً[1].

ومما لا شك فيه أن الخلافات السياسة لها دور في نشوء الوضع، ولكن ليس بالصورة الطاغية التي يصورها أعداء السنة النبوية، وسوف يمر معنا في أسباب الوضع إن شاء الله.

قال العلامة المعلمي: "ولكن المستشرقين والمنحرفين عن السنة يطولون في هذا ويهولون ويهملون ما يقابله، ومثلهم مثل من يحاول منع الناس من طلب الحقيقي الخالص من الأقوات والسمن والعسل والعقاقير والحرير والصوف والذهب والفضة واللؤلؤ والمسك والعنبر وغير ذلك بذكر ما وقع من التزوير والتلبيس والتدليس والغش في هذه الأشياء، ويطيل في ذلك. والعاقل يعلم أن الحقيقي الخالص من هذه الأشياء لم يرفع من الأرض، وأن في أصحابها وتجارها أهل صدق وأمانة، وأن في الناس أهل خبرة ومهرة يميزون الحقيقي الخالص من غيره فلا يكاد يدخل الضرر إلا على من لا يرجع إلى أهل الخبرة من جاهل ومقصر ومن لا يبالي ما أخذ، والمؤمن يعلم أن هذه ثمرة عناية الله عز وجل بعباده في دنياهم، فما الظن بعنايته بدينهم؟ لابد أن تكون أتم وأبلغ، ومن تتبع الواقع وتدبره وأنعم النظر تبين له ذلك غاية البيان"[2].

وسوف أتحدث في الأسطر القادمة عن الوضع في الحديث.

---

(١) المصدر السابق ونفس الصفحة. بتصرف.

(٢) ينظر: الأنوار الكاشفة (ص:٨٩).

المطلب الأول: نشأة الوضع في الحديث:

عاش الرعيل الأول من أصحاب النبي ﷺ وهم مجانبون للكذب هاجرون له، ولم يثبت عن أحد منهم أنه كذب على رسول الله ﷺ.

وما زال الأمر كذلك عند التابعين، حتى نشأ الكذب والوضع في الحديث النبوي، والحقيقة أن التاريخ الذي دون لنا كثيراً من الأحداث الدقيقة، لم يسجل لنا حادثة واحد نستطيع أن نحدد فيها بدقة بداية الوضع في الحديث(١).

مع أن الشيخ السباعي جزم بأن ٤٠ هجرياً كانت هي بداية الوضع في الحديث، فقد قال: "كانت سنة أربعين من الهجرة هي الحد الفاصل بين صفاء السنة وخلوصها من الكذب والوضع، وبين التزيد فيها واتخاذها وسيلة لخدمة الأغراض السياسية والانقسامات الداخلية، بعد أن اتخذ الخلاف بين علي ومعاوية شكلاً حربياً سالت به دماء وأزهقت منه أرواح"(٢).

وهو رأي الشيخين مُحَمَّد أبو شهبة(٣)، وأبوزهو(٤).

ويرى أحمد أمين أن الوضع حدث زمن النبي ﷺ، والتي هي سبب قول النبي ﷺ :"من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"(٥).

ويرى الدكتور أكرم ضياء العمري أن الوضع في الحديث بدأ في النصف الثاني من خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه(٦).

---

(١) ينظر: الوضع في الحديث (١/١٨٠). بتصرف.

(٢) السنة ومكانتها (ص:٧٥).

(٣) ينظر: الإسرائيليات والموضوعات (ص:٣٢-٣٤).

(٤) ينظر: الحديث والمحدثون (ص:١٨٧).

(٥) ينظر: فجر الإسلام (ص:٢٥٨).

(٦) ينظر: بحوث في تاريخ السنة النبوية (ص:٢٢).

وقد عرض هذه الأقوال الدكتور عمر فلاته رحمه الله، ورد عليها، وخلص بعد مناقشة طويلة إلى أن الوضع بدأ في الثلث الأخير من القرن الأول، حيث قال: "ولذا فإني أرجح بأن الوضع في الحديث إنما بدأت المحاولة فيه في الثلث الأخير من القرن الأول، حيث مات جل الصحابة ﷺ، ولم يبق (منها)[1] إلا ثلة من صغارهم اعتزلوا المجتمع ولم يكن لهم دور في المجتمع تلك الحقبة"[2].

(١) هكذا في المطبوع، ولعل الصواب (منهم).

(٢) الوضع في الحديث (١/٢١٤).

المطلب الثاني: أسباب الوضع في الحديث:

سوف اعرض أسباب الوضع في الحديث علة وجه الاختصار، وكم أراد الإطالة فعليه الذهاب إلى مضان هذا الموضوع:

أولاً: المذاهب السياسية:

من الأسباب المهمة التي مهدت للوضع في الحديث النبوي، الصراعات التي نتج عنها التحزب السياسي، وما تبع هؤلاء من جهلة متعصبون، واستمر هذا التعصب في الدولة الأموية إلى العباسية، وتضمن هذا الصراع تجرؤ البعض على وضع الحديث دعماً لمذهبه السياسي.

ثانياً: أثر الشيعة وخصومهم في وضع الحديث:

مما لا شك فيه أن الشيعة كانوا يكذبون في الأحاديث ويرونه ديناً، وكتبهم مليئة بهذا الكذب الصراح، فقد وضعوا أحاديث يسبون فيها الشيخين (أبي بكر وعمر) رضي الله عنما، وهذا السب نتج عنه قيام بعض الجهلة من محبي الصحابة لوضع أحاديث في فضل أبي بكر ﷺ. وعمر ﷺ.

قال ابن أبي الحديد في " شرح نهج البلاغة ": "إن أصل الأكاذيب في أحاديث الفضائل كان من جهة الشيعة، فإنهم وضعوا في مبدأ الأمر أحاديث مختلفة في صاحبهم، حملهم على وضعها عداوة خصومهم. فلما رأت البكرية ما صنعت الشيعة وضعت لصاحبها أحاديث في مقابلة هذه الأحاديث"[1].

ثالثاً: الخوارج ودورهم في وضع الحديث:

لم يكن الخوارج كالشعية في التساهل في الكذب على رسول الله ﷺ، ولكن ثبت عنهم مايدل على وضعهم للأحاديث التي تؤيد مذهبهم.

---

(١) شرح نهج البلاغة (٢٦/٣)، نقلاً عن السنة قبل التدوين (ص:١٩٤).

فقد روى عبد الكريم الجزري عن رجل من الخوارج بعد توبته قوله: "إن هذا الحديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم، إنا كنا إذا هوينا أمراً جعلناه في حديث" [١].

وهناك من أهل العلم من أنكر هذا، وبرأ الخوارج من هذه الوصمة.

قال أبو داود :" ليس في أصحاب الأهواء أصح حديثا من الخوارج"[٢].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "الخوارج مع مروقهم من الدين فهم أصدق الناس، حتى قيل: إن حديثهم أصح الحديث"[٣].

وقد أنكر الدكتور مُحَمَّد عجاج الخطيب هذا الأمر، فقال بعد أن أورد ثلاثة أخبار تدل على وضعهم للحديث: " هذه أخبار ثلاثة بمعنى واحد، وطرق مختلفة، تدل على وضع الخوارج للحديث، إلا أننا لم نجد دليلا يثبت عليهم هذا بين الأحاديث الموضوعة، وربما كان عدم كذبهم هذا لاعتقادهم أن مرتكب الكبيرة كافر، والكذب من الكبائر. وهناك أدلة كثيرة على أنهم أصدق من نقل الحديث"[٤].

فإن صح الحديث السابق فإن دور الخوارج في الوضع ضئيل جدًّا ولا يعدو أن يكون هوى لفرد منهم وليس صفة تعمهم[٥].

رابعاً: الخلافات الفقهية:

سلك بعض من تعصب لمذهبه الفقهي طريقاً منكراً في وضع الحديث، تأييداً هذا المذهب، وذلك من خلال:

---

(١) ينظر: المحدث الفاصل بين الراوي والواعي(ص:٤١٥).

(٢) الكفاية في علم الرواية (ص:١٣٠).

(٣) المنتقى من منهج الاعتدال (ص:٢٢-٢٣).

(٤) السنة قبل التدوين (ص:٢٠٤).

(٥) ينظر: بحوث في تاريخ السنة النبوية (ص:٣١).

أ- وضع أحاديث في مناقب أئمتهم، وأخرى في مثالب مخالفيهم.

منها: "سيكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أمتي "[1].

و "سيكون في أمتي رجل يقال له مُحَمَّد بن إدريس، فتنته على أمتي أضر من إبليس "[2].

ب- وضح أحادث في تأييد رأي في المذهب.

منها حديث: "إذا كان في الثوب قدر الدرهم من الدم غسل الثوب وأعيدت الصلاة"[3].

خامساً: الزنادقة ودورهم في وضع الحديث:

بعد أن توسعت دولة الإسلام واستولت على مناطق واسعة من دولتي كسرى وقيصر، دخل في الإسلام من ليس من أهله، وبدأ الدس في الإسلام والمكيدة لأهله، من خلال وضع أحاديث مكذوبة على رسول الله ﷺ، يحل فيها الحرام ويحرم فيها الحلال.

ومن الأمثلة: ومن هؤلاء عبد الكريم بن أبي العوجاء، الذي اعترف قبل أن تضرب عنقه بوضعه الحديث، فقال: "والله لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث، أحرم فيها الحلال، وأحل فيها الحرام"[4].

ومنها: أن جعفر بن سليمان قال سمعت المهدي يقول: "أقر عندي رجل من الزنادقة أنه وضع أربعمائة حديث فهي تجول في أيدي الناس"[5].

سادساً: التفرقة العنصرية والتعصب للقبيلة والبلد:

اعتمدت الخلافة الأموية على العنصر العربي خاصة، في إدارة الدولة، وتعصب بعضهم للعرب والعربية، وربما نظروا إلى المسلمين من العناصر الأخرى نظرة لا توافق روح العصر، فشعر المسلمون من العناصر الأخرى بهذا العنصرية، فكانوا يحاولون المساواة بينهم وبين العرب وانتهزوا أكثر الاضطرابات والحركات الثورية فانضموا إليها في سبيل تحقيق ذلك وإلى جانب هذا كانوا

---

(١) ينظر: الموضوعات (٢/٤٩).

(٢) نفس المصدر والصفحة.

(٣) نفس المصدر (٢/٧٦).

(٤) ينظر: اللآلئ المصنوعة (٢/٣٨٩).

(٥) نفس المصدر ونفس الصفحة.

يبادلون العرب الاعتزاز والفخار، فحملهم هذا على وضع أحاديث ترفع من قدرهم، وتبين فضائلهم، كما كان المتعصبون للعربية يفعلون.

من امثلة ذلك: "إن كلام الذين حول العرش بالفارسية، وإن الله إذا أوحى أمرا فيه لين أوحاه بالفارسية، وإذا أوحى أمرا فيه شدة أوحاه بالعربية"(١).

ومنها: "أبغض الكلام إلى الله الفارسية وكلام الشياطين الخوزية وكلام أهل النار البخارية وكلام أهل الجنة العربية"(٢).

سابعاً: القصاصون:

القصاصون يهمهم أن يجتمع الناس عليهم، فيضعون لهم ما يرضيهم من الأحاديث التي تستثير نفوسهم.

ومن الأمثلة: "إن في الجنة شجرة يخرج من أعلاها الحلل، ومن أسفلها خيل بلق من ذهب مسرجة ملجمة بالدر والياقوت، لا تروث ولا تبول، ذوات أجنحة، فيجلس عليها أولياء الله فتطير بهم حيث شاءوا ..."(٣).

ثامناً: الرغبة في الخير مع الجهل بالدين:

لما انصرف الناس إلى الدنيا وانشغلوا عن الدين، استاء بعض الزهد والعباد من هذه الظاهرة؛ فأرادوا أن يعالجوا هذا السلوك بأمر أسوء منه فأجازوا لأنفسهم الكذب على رسول الله ﷺ، ظناً منهم أن هذا حق وليس باطل.

ومن أمثلة ذلك: أبو عصمة نوح بن أبي مريم، وضع حديثاً في فضائل كل سور القرآن، فما روجع فيه هذا قال: إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة، ومغازي ابن إسحاق، فوضعت هذا الحديث حُسْبَة(٤).

---

(١) ينظر: تنزيه الشريعة (١/١٣٦).

(٢) نفس المصدر (١/١٣٧).

(٣) المصدر السابق (٢/٣٧٨).

(٤) ينظر: اللآلئ المصنوعة (٢/٣٩٠).

ومنها: ما رواه مُحَمَّد بن عيسى الطباع قال سمعت ابن مهدي يقول لميسرة بن عبد ربه: من أين جئت بهذه الأحاديث من قرأ كذا فله كذا قال: وضعتها أرغب الناس فيها[1].

هذه أبرز الأسباب، ولم أقصد جمع كل الأسباب ولكن المهم منها.

(١) ينظر: اللآلئ المصنوعة (٢/٣٩٠).

المطلب الثالث: جهود الصحابة ﷺ والتابعين في مقاومة الوضع في الحديث:

سوف اختصر الحديث في هذا المبحث حول الجهود التي تزامنت مع نشأت الوضع؛ لأن الحديث عن جهود العلماء في دفع الوضع ومحاربته، كثيرة ومستمرة إلى هذا الزمان.

وهذه الجهود التي بذلها الصحابة ﷺ، والتابعون رحمهم الله، كان لها دور كبير في حفظ السنة النبوية.

وقد انحصرت جهودهم في الدفاع عن السنة في الأمور التالية:

أولاً: التزام الإسناد والحرص عليه:

كانت الرواية في أول الأمر تدور بين الصحابة من غير ذكر الإسناد في الغالب؛ لأن الثقة بينهم بينة وظاهرة، والإيمان يملأ قلوبهم، إلى حد استحالة أن يكذب أحدهم على رسول الله ﷺ، وحاشا من زكاه الله أن يقع في هذا، حتى وقعت الفتنة بمقتل عثمان ﷺ، وتكونت الفرق والأحزاب، وخشي على حديث رسول لله ﷺ، من الكذب عليه، فبدأ الموقف الحازم من الأحاديث المرسلة، التي ليس فيها أزمة ولاخطم، قال مُحَمَّد بن سيرين: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم. فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"(١).

ولما جاء بشير بن كعب العدوي إلى ابن عباس ﷺ، فجعل يحدث، ويقول: قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ، فجعل ابن عباس ﷺ لا يأذن لحديثه، ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس، مالي لا أراك تسمع لحديثي، أحدثك عن رسول الله ﷺ، ولا تسمع؟، فقال ابن عباس: "إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول: قال رسول الله ﷺ، ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب، والذلول، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف"(٢).

---

(١) أخرجه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه (١/١٥).

(٢) المصدر السابق (١/١٢).

واستمر التابعون على هذا المنوال، ويتواصون على المحافظة على الإسناد وبيان أهميته، وخطورة تركه أو التساهل به.

ومن هذا ما يرويه ابن عبد البر عن الشعبي، عن الربيع بن خثيم، قال: **"من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد يحيي ويميت، وهو على كل شيء قدير، عشر مرات كان له كعتق رقاب أو رقبة"**(١). قال الشعبي: فقلت للربيع بن خثيم: من حدثك بهذا الحديث؟ فقال: عمرو بن ميمون الأودي، فلقيت عمرو بن ميمون فقلت: من حدثك بهذا الحديث؟ فقال: عبد الرحمن بن أبي ليلى، فلقيت ابن أبي ليلى فقلت: من حدثك؟ قال أبو أيوب الأنصاري صاحب رسول الله ﷺ"(٢).

وقال أبو العالية: "كنا نسمع الرواية بالبصرة عن أصحاب رسول الله ﷺ، فما رضينا حتى رحلنا إليهم، فسمعناها من أفواههم"(٣).

قال هشام بن عروة: "إذا حدثك رجل بحديث فقل عمن هذ؟"(٤).

وقال عبد الله بن المبارك: "الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"(٥)

وقال أيضاً: "بيننا وبين القوم القوائم" يعني: الإسناد(٦).

ولقد ساق النصوص السابقة الدكتور مُحَمَّد عجاج الخطيب وقال بعد ذلك: " لا يطعن فيما قررناه من التزام التابعين للإسناد المتصل ما روي عن بعض التابعين من المراسيل، لأن هناك روايات تؤكد أن التابعي كان يذكر من حدثه عندما يسأل عن الإسناد، ومن هذا ما يرويه ابن عبد البر بإسناده المتصل عن مالك بن أنس قال: كنا نجلس إلى الزهري وإلى مُحَمَّد بن المنكدر فيقول الزهري: قال ابن عمر كذا وكذا، فإذا كان بعد ذلك جلسنا إليه فقلنا له: الذي ذكرت

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٣٨/٥٢٦/٢٣٥٤٦).

(٢) ينظر: المحدث الفاصل (ص:٢٠٨)، والتمهيد (١/٥٥).

(٣) ينظر: التمهيد (١/٥٦).

(٤) ينظر: الجرح والتعديل (٢/٣٤).

(٥) ينظر: مقدمة صحيح مسلم (١/١٥).

(٦) المصدر السابق ونفس الصفحة.

عن ابن عمر من أخبرك به؟ قال: ابنه سالم. وقال حبيب بن الشهيد: قال لي مُحَمَّد بن سيرين: سل الحسن ممن سمع حديث العقيقة، فسألته، فقال: ن سمرة قال أبو عمر (ابن عبد البر): فهكذا مراسيل الثقات، إذا سئلوا أحالوا على الثقات ... قال سليمان الأعمش: "قلت لإبراهيم: إذا حدثتني حديثاً فأسنده، فقال: إذا قلت عن عبد الله يعني ابن مسعود فاعلم أنه عن غير واحد (عنه) وإذا سميت لك أحدا فهو الذي سميت"[1].

ومن هنا يتبين لنا أن أكثر من أرسلوا الحديث كانوا على جانب كبير من العلم، وكانوا يعرفون السند، وإنما لم يذكروه اختصاراً "[2].

ثانياً: الامتناع من الرواية عن الكذابين، والتحذير من ذلك:

اطبق علماء الأمة على حرمة رواية الحديث الموضوع، إلا إذا كانت الرواية على وجه البيان لكذبها وبطلانها.

وكان من دأبهم الامتناع عن رواية أحاديث من ثبت كذبه، ويأمرون تلاميذهم بذلك، مما اشتهر من كلامهم في هذا الشأن، قولهم: فلان لا يكتب حديثه، أو لا تحل الرواية عنه، أو لا أستحل الرواية عنه، ونحو ذلك.

قال أبو بكر أحمد بن المطلب الهاشمي كنا يوماً عند القاسم ابن زكريا المطرز فمر في كتابه حديث عن الكديمي فامتنع من قراءته فقال اليه مُحَمَّد بن عبد الجبار وكان أكثر عن الكديمي فقال له أيها الشيخ أحب أن تقرأه فأبى وقال خاصمه بين يدي الله غدا وأقول ان هذا كان يكذب على رسولك وعلى العلماء"[3].

(١) ينظر: التمهيد (١/٣٧-٣٨).

(٢) السنة قبل التدوين (ص:٢٢٤-٢٢٥).

(٣) ينظر: تحذير الخواص من أكاذيب القصاص (ص:١٣٧).

وعن يزيد بن هارون، قال: أخبرني خليفة بن موسى، قال: "دخلت على غالب بن عبيد الله فجعل يملي علي، حدثني مكحول، حدثني مكحول، فأخذه البول، فقام فنظرت في الكراسة، فإذا فيها حدثني أبان، عن أنس، وأبان عن فلان، فتركته، وقمت"[١].

وقد عقد الإمام مسلم فصلاً في مقدمة صحيحه في وجوب الرواية عن الثقات، وترك الكذابين، وذكر آثاراً كثير عن السلف تنهى وتحذر من الرواية عن الكذابين[٢].

ثالثاً: فضح الكذابين وكشف أحوالهم:

لم يكتف الأئمة في ترك الرواية عن الكذابين، بل زادوا على ذلك بيان حالهم وإظهاره، نصحاً للأمة وزجراً لهؤلاء لعلهم يرجعون عن كذبهم.

قال يحيى بن سعيد: سألت سفيان الثوري، وشعبة، ومالكاً، وابن عيينة، عن الرجل لا يكون ثبتاً في الحديث، فيأتيني الرجل، فيسألني عنه، قالوا: "أخبر عنه أنه ليس بثبت"[٣].

وقال عبد الرحمن بن مهدي: سألت شعبة وابن المبارك والثوري ومالك بن أنس عن الرجل يتهم بالكذب، فقالوا: انشره فإنه دين[٤].

بل وصل الحال بهم من الحرص على بيان حال الكذابين، أن بعضهم يحدد يوماً خاصاً في الكلام عليهم، قال أبو زيد الأنصاري النحوي: أتينا شعبة يوم مطر فقال: "ليس هذا يوم حديث ، اليوم يوم غيبة ، تعالوا حتى نغتاب الكذابين"[٥].

وهم يرون أن هذا الكلام من الدين، ولا يحل لهم السكوت عنه، قال عبد الرحمن بن مهدي: مررت مع شعبة برجل – يعني يحدث – فقال: كذب والله ، لولا أنه لا يحل لي أن أسكت عنه لسكت – أو كلمة معناها[٦].

---

(١) ينظر: مقدمة صحيح مسلم (١/١٨).

(٢) ينظر: مقدمة صحيح مسلم (١/١٨).

(٣) المصدر السابق (١/١٧).

(٤) ينظر: التمهيد (١/٤٧).

(٥) ينظر: الكفاية (ص:٤٥).

(٦) المصدر السابق (ص:٤٣).

ومن خلال مراجعة النصوص التي نقل عنهم في التحذير من الكذب على رسول الله ﷺ، وبيان حال الكذابين، يتضح أنهم سلكوا صوراً لمعالجة هذه القضية:

١. تذكير الكذابين بالله، ووعظهم، وتذكيرهم بلزوم التقوى وتحري الصدق.

٢. ترك السلام عليهم، ومقابلتهم بغير ما يقابل به غيرهم.

٣. التشهير بهم، ورفض قبول الوسائط في الكف عنهم.

٤. تمزيق الكتب في وجوههم، وتحريقها، أو تخريقها بين أيديه؛ إنكاراً لمروياتهم.

٥. وصفهم بالقاب تناسب أحوالهم وتلائم مقامهم.

٦. ترك عيادتهم إذا مرضوا والصلاة عليهم وشهود جنائزهم إذا ماتوا.

وهذي من أهم وسائل التعنيف التي سلكها أئمة الحديث في سبيل محاربة الكذب على رسول الله ﷺ[1]. وهذا يدل على يقضتهم وانتباههم ومعرفتهم بأحوال الكذابين.

رابعاً: تأليف الكتب في الكذابين:

من الجهود التي بذلها أئمة الحديث في محاربة الكذب على رسول اللهﷺ، تأليف الكتب في بيان الكذابين، وقد تنوعت طرقهم في ذلك، فمن هذه الكتب:

١. كتاب الضعفاء الصغير للإمام لبخاري.

٢. الجرح والتعديل للإمام ابن أبي حاتم.

٣. الضعفاء والمتروكون للحافظ لبرذعي

٤. الضعفاء والمتروكون للإمام النسائي

٥. الضعفاء للإمام العقيلي

٦. المجروحين للإمام ابن حبان

٧. الكامل في ضعفاء الرجال للحافظ ابن عدي.

(١) ينظر: الوضع في الحديث (٣/٣٦٨-٣٦٩).

وغيرها من الكتب التي ذكرت بعض حوال الكذابين، مع جملة الضعفاء.

خامساً: استعمال بعض الوسائل لكشف الكذب في الحديث:

لم يكن أئمة الحديث مغفلون إلى حد أن تمر عليهم روايات الكذابين من دون معرفتها، فقد استعملوا وسائل لكشف الكذب، وهي وسائل بالنسبة لهم ليس فيها كثير عناء ولا مشقة، وقد مر معنا أن الحديث الموضوع لا يشكل لهم كبير مشلكة فالأمر فيه بين ويسهل كشفه، ومن هذه الوسائل:

١. أن يصرح الكذاب بكذبه، فهذه تجعلهم يسقطون حديثه، ولو لم يثبت منه التصريح بالكذب إلا مرة واحدة، وهذا مثل حديث نوح ابن أبي مريم في فضائل الصور.

٢. استعملوا أيضاً التاريخ، لمن يدعي سماعه من أحد الشيوخ الذين لم يدركهم. قال سفيان الثوري: "لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ ، أو كما قال أبو عمر"[١].

وقال حفص بن غياث: إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين، يعني: احسبوا سنه وسن من كتب عنه. وإذا أخبر الراوي عن نفسه بأمر مستحيل سقطت روايته[٢].

٣. أن ينفرد راو معروف بالكذب برواية حديث، ولا يرويه ثقة غيره فيحكم على روايته بالوضع:

٤. ما يكون الكذب فيها واضحاً لا يمكن تأويله، كما وقع لمأمون بن أحمد، أنه ذكر بحضرته الخلاف في كون الحسن سمع من أبي هريرة أولا، فساق في الحال إسناده إلى النبي ﷺ أنه قال: سمع الحسن من أبي هريرة رضي الله عنه[٣].

وزاد بعض المتأخرين شيء غير هذا[١].

---

(١) ينظر: الكفاية (ص:١١٨).

(٢) المصدر السابق (ص:١١٩).

(٣) ينظر: تنزيه الشريعة (٦/١).

فبعد هذا التوضيح لجهود أئمة الحديث، وحرصهم على حفظ الدين، مع الديانة الظاهرة يبعد معه تهمة جمال البنا وغيره .

(١) ينظر للاستزادة المنار المنيف لابن القيم.

الخاتمة

الخاتمة:

في ختام البحث تبين لي النتائج التالية:

١. اعتماد الأستاذ جمال البنا على كتابات من سبقه، في توجيه الشبهات للسنة النبوية كالشيخ مُحَمَّد رشيد رضا، وتبين أن هذه الشبهات ضعيفة، ولم ينفع فيها الأسلوب الذي اتخذه في محاولة تقويتها، بكلام بعض أهل العلم.

٢. يفرق الأستاذ جمال البنا بين السنة والحديث، ويرى أن السنة هي التي يعمل بها بخلاف الحديث فالعمل به غير ملزم.

٣. كانت بداية كتابة الحديث في زمن النبي ﷺ، خلافاً لما ذهب إليه الأستاذ كمال البنا.

٤. لم تكن الأحاديث الموضوعة تشكل كبير مشكلة عند أئمة الحديث، بل هي مكشوفة عندهم، وكان اكتشافها من السهولة بمكان.

٥. الصحيح أن الوضع في الحديث نشأ في الثلث الأخير من القرن الأول.

التوصيات:

١. ضرورة المتابعة والرصد لهذه الشبهات، وتقديمها لبعض الباحثين في مجال الدراسات العليا؛ لتحريرها والرد عليها.

٢. أهمية تفعيل دور التخصصات الشرعية في الجامعات الإسلامية، بالذات تخصص السنة وعلومها.

٣. الحاجة ماسة للقيام بمؤتمرات، يتم من خلالها الرد على هذه الشبهات، وبالأخص المتعلقة بالصحيحين.

٤. من المهم أن يقوم بعض الباحثين، بجمع الشبهات الموجهة للسنة النبوية، وتقسيمها، وجمع النظائر بعضها إلى بعض، حتى يتم الرد عليها بشكل عام.

في الختام أسأ الله العلي القدير أن ينفع بهذا الجد ويرزقني فيه حسن القصد، والإرادة، وأن يثبتنا على التمسك بالكتاب والسنة، وأن يجعلنا خداماً لهذا الدين.

وصلى الله وسلم على نبينا مُحَمَّد وآله وصحبه، ومتبعي نهجه، وسلم تسليماً كثيراً.

الفهارس:

١. فهرس والمصادر، والمراجع.

٢. فهرس الموضوعات.

فهرس المصادر والمراجع

-أ-

١- الاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنة النبوية دراسة نقدية لغازي الشمري، دار النوادر-سوريا- بيروت-الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ، ٢٠١٢م.

٢- أدب الإملاء والاستملاء، للسمعاني، عبد الكريم بن مُحَمَّد بن منصور التميمي المروزي، أبو سعد (المتوفى: ٥٦٢هـ)المحقق: ماكس فايسفايلر، الناشر: دار الكتب العلمية — بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠١هـ — ١٩٨١م

٣- آراء مُحَمَّد رشيد رضا في قضايا السنة النبوية من خلال مجلة المنار لمحمد رمضان، مجلة البيان، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ.

٤- الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لمحمد أبو شهبة، الناشر مكتبة السنة، سنة النشر: ١٤٠٨هـ، الطبعة الرابعة.

٥- الأشباه والنظائر، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١١هـ- ١٩٩١م

٦- أضواء على السنة المحمدية، لمحمود أبو رية،

٧- الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ) المحقق: خليل مُحَمَّد هراس. الناشر: دار الفكر. - بيروت.

٨- الأنوار الكاشفة أنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة المؤلف: عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ) الناشر: المطبعة السلفية ومكتبتها / عالم الكتب — بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦ هـ

-ب-

٩- بحوث في تاريخ السنة المشرفة ، المؤلف: أكرم بن ضياء العمري، الناشر: بساط — بيروت، الطبعة: الرابعة

-ت-

١٠- تاج العروس من جواهر القاموس المؤلف: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية

١١- تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين، د حاكم المطيري، الناشر جامعة الكويت، سنة النشر ٢٠٠٢م.

١٢- تأويل مختلف الحديث أبو مُحَمَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ) الناشر: المكتب الاسلامي - مؤسسة الإشراق، الطبعة: الطبعة الثانية- مزيده ومنقحة ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م

١٣- التبصرة في أصول الفقه أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦هـ) المحقق: د. مُحَمَّد حسن هيتو، الناشر: دار الفكر — دمشق، الطبعة:الأولى، ١٤٠٣هـ.

١٤- تحذير الخواص من أكاذيب القصاص لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) المحقق: مُحَمَّد الصباغ، الناشر: المكتب الإسلامي — بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م

١٥- تفسير القرآن العظيم أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: سامي بن مُحَمَّد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م

١٦- تقريب التهذيب لأبي الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) المحقق: مُحَمَّد عوامة، الناشر: دار الرشيد — سوريا، الطبعة: الأولى ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م

١٧- تقييد العلم لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) الناشر: إحياء السنة النبوية - بيروت

١٨- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ) تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ، مُحَمَّد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، عام النشر: ١٣٨٧ هـ

١٩- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، المؤلف: نور الدين، علي بن مُحَمَّد بن علي بن عبد الرحمن ابن عراق الكناني (المتوفى: ٩٦٣هـ) المحقق: عبد الوهاب عبد اللطيف ، عبد الله مُحَمَّد الصديق الغماري، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ

٢٠- تهذيب اللغة لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)

المحقق: مُحَمَّد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م

٢١- توجيه النظر إلى أصول الأثر لمؤلف: طاهر بن صالح (أو مُحَمَّد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ (المتوفى: ١٣٣٨هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م

٢٢- تسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، المؤلف: عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي (المتوفى: ١٣٧٦هـ) المحقق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠ م

-ج-

٢٣- جامع البيان في تأويل القرآن، المؤلف: مُحَمَّد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ) المحقق: أحمد مُحَمَّد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

٢٤- الجرح والتعديل لمؤلف: أبو مُحَمَّد عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ) الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن — الهند- دار إحياء التراث العربي — بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م

٢٥- جناية قبيلة حدثنا، لجمال البنا، نشر دار الشروق بدون طباعة ولا تاريخ.

-ح-

٢٦- حجية السنة النبوية ومكانتها في التشريع الإسلامي، المؤلف: عبد القادر بن حبيب الله السندي، الناشر: الجامعة الإسلامية المدينة المنورة، الطبعة: السنة الثامنة - العدد الثاني - رمضان ١٣٩٥هـ سبتمبر ١٩٧٥م

٢٧- الحديث والمحدثون لمؤلف: مُحَمَّد مُحَمَّد أبو زهو رحمه الله، الناشر: دار الفكر العربي

الطبعة: القاهرة في ٢ من جمادى الثانية ١٣٧٨هـ

-خ-

٢٨- الخراج لمؤلف: أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حبتة الأنصاري (المتوفى : ١٨٢هـ) الناشر : المكتبة الأزهرية للتراث، تحقيق : طه عبد الرءوف سعد ، سعد حسن مُحَمَّد

-د-

٢٩- دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، لمحمد الأعظمي،الناشر المكتب الإسلامي، سنة النشر: ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

٣٠- دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين المؤلف: مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن سويلم أبو شُهبة (المتوفى: ١٤٠٣هـ) الناشر: مجمع البحوث الإسلامية - القاهرة الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.

-ر-

٣١- الرد على مزاعم المستشرقين المؤلف: عبد الله بن عبد الرحمن الخطيب، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة

-س-

٣٢- السنة النبوية وحي من الله محفوظة كالقرآن الكريم، المؤلف: أبو لبابة بن الطاهر حسين، الناشر: مطبعة الملك فهد

٣٣- السنة قبل التدوين المؤلف: مُحَمَّد عجاج بن مُحَمَّد تميم بن صالح بن عبد الله الخطيب أصل هذا الكتاب: رسالة ماجستير من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت — لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

٣٤- السنة ودورها في الفقه الجديد لجمال البنا، دار الفكر الإسلامي، بدون طباعة ولا تاريخ.

٣٥- السنة ودورها في الفقه الجديد دراسة تحليلية نقدية، لدكتور مُحَمَّد أبو الليث الخير آبادي، نشر مجلة الحديث، مجلة علمية محكمة نصف سنوية، العدد الرابع صفر ١٤٣٤هـ.

٣٦- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، لمؤلف: مصطفى بن حسني السباعي (المتوفى: ١٣٨٤هـ) الناشر: المكتب الإسلامي: دمشق - سوريا، بيروت - لبنان الطبعة: الثالثة، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م (بيروت)

٣٧- سنن ابي داود مؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)المحقق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت

٣٨- سنن الترمذي لمؤلف: مُحَمَّد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ) المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، سنة النشر: ١٩٩٨ م

٣٩- سنن الدارمي مؤلف: أبو مُحَمَّد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (المتوفى: ٢٥٥هـ) حقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م

-ش-

٤٠- شرح العلل لابن رجب لمؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

-ص-

٤١- لصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

٤٢- صحائف الصحابة وتدوين السنة لأحمد الصويان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٤٣- صحيح ابن حبان مؤلف: مُحَمَّد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ) ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩ هـ) حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

٤٤- صحيح البخاري لمؤلف: مُحَمَّد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي المحقق: مُحَمَّد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي) الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ

٤٥- صحيح الجامع المؤلف: أبو عبد الرحمن مُحَمَّد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ) الناشر: المكتب الإسلامي

٤٦- صحيح مسلم المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ) المحقق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت

-ع-

٤٧- العلل الكبير لمؤلف: مُحَمَّد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ) رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي المحقق: صبحي السامرائي ، أبو المعاطي النوري ، محمود خليل الصعيدي الناشر: عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٤٨- علوم الحديث ومصطلحه عرضٌ ودراسة، المؤلف: د. صبحي إبراهيم الصالح (المتوفى: ١٤٠٧هـ) الناشر: دار العلم للملايين، بيروت – لبنان الطبعة: الخامسة عشر، ١٩٨٤ م

-ف-

٤٩- فتح الباري شرح صحيح البخاري المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز

٥٠- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، المؤلف: شمس الدين أبو الخير مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن أبي بكر بن عثمان بن مُحَمَّد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)

المحقق: علي حسين علي الناشر: مكتبة السنة – مصرالطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م

٥١- فجر الإسلام لأحمد أمين الناشر دار الكتاب العربي- بيروت- لبنان، الطبعة العاشرة ١٩٦٩م

-ق-

٥٢- القاموس المحيط، المؤلف: مجد الدين أبو طاهر مُحَمَّد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: مُحَمَّد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م

-ك-

٥٣- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)المحقق: مُحَمَّد عوامة أحمد مُحَمَّد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م

٥٤- كشف المشكل من حديث الصحيحين، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن مُحَمَّد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ) المحقق: علي حسين البواب، الناشر: دار الوطن — الرياض، سنة النشر: بدون.

٥٥- الكفاية في علم الرواية لمؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) المحقق: أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة

-ل-

٥٦- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، المؤلف عبدالرحمن السيوطي، الناشر: دار المعرفة، سنة ١٣٩٥هـ.

٥٧- المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن مُحَمَّد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م

٥٨- لسان العرب لمؤلف: مُحَمَّد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ) الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ

-م-

٥٩- مجلة المنار لمؤلف: مجموعة من المؤلفين، مُحَمَّد رشيد بن علي رضا (المتوفى: ١٣٥٤هـ) وغيره من كتاب المجلة.

٦٠- مجمل اللغة المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ) دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

٦١- مجموع الفتاوي لمؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ) المحقق: عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م

٦٢- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي لمؤلف: أبو مُحَمَّد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي (المتوفى: ٣٦٠هـ) المحقق: د. مُحَمَّد عجاج الخطيب، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤

٦٣- مختصر التحرير شرح الكوكب المنير، المؤلف: تقي الدين أبو البقاء مُحَمَّد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار الحنبلي (المتوفى: ٩٧٢هـ) المحقق: مُحَمَّد الزحيلي ونزيه حماد، الناشر: مكتبة العبيكان، الطبعة: الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م

٦٤- مستدرك على الصحيحين مؤلف: أبو عبد الله الحاكم مُحَمَّد بن عبد الله بن مُحَمَّد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠

٦٥- مسند احمد بن حنبل المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

٦٦- معجم مقاييس اللغة لمؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ) المحقق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٦٧- مفاتيح الغيب المؤلف: أبو عبد الله مُحَمَّد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي — بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٢٠ هـ

٦٨- المنار المنيف في الصحيح والضعيف، المؤلف: مُحَمَّد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ) المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م

٦٩- المنتقى من منهج الاعتدال لمؤلف: شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) المحقق: محب الدين الخطيب

٧٠- المنهل الروي ي مختصر علوم الحديث النبوي، المؤلف: أبو عبد الله، مُحَمَّد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (المتوفى: ٧٣٣هـ) المحقق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان الناشر: دار الفكر — دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ.

٧١- المهذب في علم أصول الفقه المقارن لمؤلف: عبد الكريم بن علي بن مُحَمَّد النملة، دار النشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

٧٢- الموافقات المؤلف: إبراهيم بن موسى بن مُحَمَّد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ) المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م

٧٣- الموضوعات لمؤلف: جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن مُحَمَّد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ) ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن مُحَمَّد عثمان، الناشر: مُحَمَّد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى جـ ١، ٢: ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م، جـ ٣: ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م

٧٤- ميزان الاعتدال المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) تحقيق: علي مُحَمَّد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م

-و-

٧٥- الوضع في الحديث، للدكتور عمر فلاته، الناشر مؤسسة مناهل العرفان، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.

فهرس الموضوعات

المقدمة ٢

التمهيد: وفيه ترجمة للأستاذ جمال البنا ٧

الفصل الأول: كتاب "السنة ودورها في الفقه الجديد" ١١

المبحث الأول: موقفه من أحاديث المغيبات، والرد عليه ١٢

المبحث الثاني: موقفه من أحاديث تفسير مبهمات القرآن، والرد عليه ١٣

المبحث الثالث: موقفه من أحاديث تخالف العدل بزعمه ، والرد علي..... ١٤

المبحث الرابع: موقفه من أحاديث المرأة، والرد عليه..... ١٥

المبحث الخامس: موقفه من أحاديث معجزات النبي ﷺ، والرد عليه..... ١٦

المبحث السادس: موقفه من أحاديث فضائل الأشخاص والبلدان، والرد عليه..... ١٧

المبحث السابع: موقفه من أحاديث تخالف حرية الاعتقاد برعمه، والرد عليه..... ١٨

المبحث الثامن: موقفه من أحاديث أتت بحكم شرعي جديد، والرد عليه..... ١٩

المبحث التاسع: موقفه من أحاديث الترغيب والترهيب، والرد عليه..... ٢٠

المبحث العاشر: موقفه من أحاديث الأكل والشرب واللباس والزينة، والرد عليه..... ٢١

الفصل الثاني: كتاب: "جناية قبيلة حدثنا" ٢٣

المبحث الأول: رأيه في السنة القولية، والرد عليها..... ٢٦

المبحث الثاني: التفريق بين السنة، والحديث، والرد عليها..... ٤٠

المبحث الثالث: جمال البنا وتدوين السنة، وفيه ثلاثة مطالب..... ٤٤

المطلب الأول: كتابة السنة في عصر النبي ﷺ..... ٤٦

المطلب الثاني: تحرير مسألة الكتابة..... ٤٩

المطلب الثالث: الأحاديث المرفوعة في النهي عن الكتابة، ومناقشتها..... ٥١

المبحث الرابع: جمال البنا والوضع في الحديث..... ٥٥

المطلب الأول: نشأة الوضع في الحديث..... ٥٧

المطلب الثاني: أسباب الوضع في الحديث..... ٥٩

المطلب الثالث: جهود الصحابةرضي الله عنهم، والتابعين، في مقاومة الوضع في الحديث..... ٦٤

الخاتمة: وفيها أهم النتائج، والتوصيات..... ٧٢

فهرس المصادر والمراجع ٧٥

فهرس الموضوعات ٨٦